معوقات توفر بعض معايير التعليم الأكاديمي الصادرة عن مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكي في برامج الخدمة الاجتماعية للمرحلة الجامعية بالجامعات الحكومية السعودية من وجهة نظر رؤساء تلك البرامج أو منسوبي الجودة

Obstacles to the Availability of Some Academic Education Standards Issued by the Council on Social Work Education in Undergraduate Social Work Programs at Saudi Public Universities, from the Perspective of the Heads of those Programs or Quality Assurance Personnel

د. عبدالله بن عبده بن محمد الشارقي

أستاذ الخدمة الاجتماعية المساعد بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

بجامعة الملك سعود

الملخص:

سعى هذا البحث إلى تحديد المعوقات التي حالت دون توفر بعض معايير التعليم الأكاديمية الصادرة عن مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية (CSWE) Council on Social Work Education في برامج الخدمة الاجتماعية للمرحلة الجامعية بالجامعات الحكومية السعودية من وجهات نظر رؤساء تلك البرامج، أو منسوبي الجودة فيها. ويعدّ هذا البحث من البحوث الوصفية التي استخدمت المنهج الكيفي وأداة المقابلة لجمع البيانات من مجتمع البحث المتمثل في جامعة الملك سعود، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن خلال العام ١٤٤٤هـ. هذا وقد كانت نتائج المعوقات التي حالت دون توفر بعض المعايير الأمريكية في البرامج الوطنية تتمثل في: سياسات المؤسسة التعليمية، وإجراءات المؤسسة التعليمية، والاستقلالية المالية للمؤسسة التعليمية، والأنظمة واللوائح للمؤسسة التعليمية، والفجوة بين النظرية والواقع، والصلاحيات الممنوحة للمؤسسة التعليمية، والكوادر البشرية التي تنتمي للمؤسسة التعليمية، والهيكلة الإدارية للمؤسسة التعليمية.

الكلمات المفتاحية: معايير الاعتماد البرامجي، برنامج الخدمة الاجتماعية، مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية.

Abstract:

This research aimed to identify the obstacles preventing the implementation of certain academic standards issued by the Council on Social Work Education (CSWE) in undergraduate social work programs at Saudi public universities, from the perspectives of program heads, and quality assurance personnel. This descriptive study employed a qualitative methodology and interviews to collect data from the study population, which included King Saud University, Imam Mohammad Ibn Saud Islamic University, and Princess Nourah bint Abdulrahman University, during the academic year 1444 AH. The identified obstacles to the implementation of these American standards in

national programs included: educational institution policies, educational institution procedures, the financial independence of the educational institution, the institution's regulations and bylaws, the gap between theory and reality, the authority granted to the educational institution, the human resources within the educational institution, and the administrative structure of the educational institution.

Keywords: Program accreditation standards; Social Work program; Council on Social Work Education (CSWE).

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الخلق أجمعين نبينا محمد عليه وعلى آله أفضل الصلاة وأتم التسليم. سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم. ثم أما بعد: فيُعتبر برنامج الخدمة الاجتماعية واحداً من البرامج الأكاديمية ذات الأهمية العالية، والانتشار الواسع حيث إنه يُقدّم لطلبة التعليم العالي في الجامعات الحكومية وغير الحكومية في أنحاء متفرقة على مستوى العالم. يتم تقديم البرنامج في العديد من الجامعات العالمية حول العالم على مختلف المراحل الجامعية بما فيها مرحلة البكالوريوس، والماجستير، والدكتوراه بنوعيها الفلسفي والمهني. إضافةً إلى ذلك، فإنه نظراً لأهمية التخصص والإقبال عليه؛ فإن العديد من الجامعات قد قامت بتخصيص كليات ومدارس منفردة لبرامج الخدمة الاجتماعية لتقوم بالتعليم، والتدريب، والتهيئة العلمية والمهنية للطلاب والطالبات الذين يدرسون في تلك البرامج حتى يصبحوا مؤهلين لممارسة الخدمة الاجتماعية، ولديهم القدرة على أداء أدوارهم الاجتماعية والمساهمة في توفير الاحتياجات أو إيجاد الحلول للقضايا والمشكلات الاجتماعية التي يمر بها الفرد، أو الجماعة، أو المنظمة. فعلى سبيل المثال، لو نظرنا إلى تعليم الخدمة الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية لوجدنا أن البرامج الأكاديمية في الخدمة الاجتماعية تُتاح عن طريق مدارس خاصة أو كليات متخصصة فقط في الخدمة الاجتماعية. وبالمثل، فإنه عند التمعّن في تعليم الخدمة الاجتماعية في المملكة العربية السعودية نجد أنه قد لاقى الاهتمام الكبير منذ وقتٍ بعيد حيث إن العديد من الجامعات السعودية أدرجت التخصص ضمن برامجها الأكاديمية ليتم تدريسه على جميع المراحل الأكاديمية العليا والدنيا. فعلى سبيل المثال، فإن الناظر إلى برنامج الخدمة الاجتماعية في جامعة الملك سعود يجد أنه تمت الموافقة عليه بعد قرابة عقد ونصف من إنشاء الجامعة

في عام ١٣٧٧هـ حيث تمت الموافقة على طرح البرنامج في عام ١٣٩١هـ وبدأت الدراسة فيه في عام ١٣٩٣هـ (قسم الدراسات الاجتماعية، ٢٠٢١).

لا شك أن هذه الأهمية للتخصص لا بد أن يتبعها الاهتمام بجودة التعليم في تلك البرامج، وهذا يستلزم وجود الجهات ذات العلاقة التي من شأنها أن ترفع من جودة التعليم في برامج الخدمة الاجتماعية، وأن تضع السياسات والمعايير والمؤشرات لضمان الجودة في تلك البرامج الأكاديمية سواءً على مستوى البكالوريوس أو الماجستير أو الدكتوراه. نتيجةً لذلك، تم تأسيس العديد من الجهات التي تهدف إلى تجويد العمل في البرامج الأكاديمية للخدمة الاجتماعية وتعمل على فرض معايير ومؤشرات قياس الأداء في تلك البرامج للحصول على برامج أكاديمية مؤهلة ذات مخرجات عالية الجودة. فعلى سبيل المثال، تم تأسيس مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية Council on Social Work Education (CSWE) في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٥٢م لتحقيق هدفٍ أساسي، وهو "ضمان وجود مهنة خدمة اجتماعية مؤهلة تأهيلاً عالياً، قادرة على الدفاع عن التعليم والصحة والرفاه والحقوق العالمية والعدالة في عالم متنوع، وتعزيزها" (Council on Social Work Education, 2025). إلا أنه، وكما هو معلوم أن تحقيق الاعتمادات الأكاديمية للبرامج دائماً ما يصاحبه عملٌ دؤوب، وتظافرٌ في الجهود للتحقق من مدى جاهزية تلك البرامج للوصول إلى أعلى مستويات الجودة. نتيجةً لذلك، فقد جاء هذا البحث ليضع اللبنة الأولى من لبنات هذا البناء الكبير، ويحدد موقع برامج الخدمة الاجتماعية للمرحلة الجامعية في الجامعات الحكومية السعودية على خارطة الاعتمادات الأكاديمية العالمية، وتحديداً الاعتماد الأكاديمي الأمريكي لبرامج الخدمة الاجتماعية. حيث يسعى هذا البحث إلى التعرّف عمّا إذا كان هناك معوقات في تلك البرامج قد تقف عائقاً دون توفّرٍ لمعايير التعليم الأكاديمية الصادرة عن مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية (CSWE) Council on Social Work Education في برامج الخدمة الاجتماعية للمرحلة الجامعية بالجامعات الحكومية السعودية أم لا، وذلك من خلال وجهات نظر رؤساء تلك البرامج، أو منسوبي الجودة فيها. والله أعلى وأعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

أهمية البحث:

من الناحية العلمية أو النظرية فإن الباحث يطمح أن يكون هذا البحث مرجعاً علمياً ضمن المراجع العلمية التي تحتوي على بيانات ونتائج وتوصيات يمكن أن يُستفاد منها في إجراء البحوث المستقبلية لبرامج الخدمة الاجتماعية للمرحلة الجامعية، أو لمرحلتي الماجستير والدكتوراه. أما من الناحي العملية أو التطبيقية فإن أهمية البحث تبرز في النقاط التالية:

١. يوضح هذا البحث لأصحاب القرار مدى وجود عوائق حالت دون توفّر المعايير الأمريكية للخدمة الاجتماعية في برامجهم الأكاديمية في الخدمة الاجتماعية للمرحلة الجامعية.

٢. توفير النتائج العلمية التي تعين القائمين على تلك البرامج في اتخاذ القرارات المناسبة في الحصول على اعتمادات دولية لبرامج الخدمة الاجتماعية للمرحلة الجامعية.
٣. السعي إلى توجيه أنظار المهتمين والباحثين في الخدمة الاجتماعية لإجراء الدراسات والبحوث التي تختص بالبرامج الأكاديمية للخدمة الاجتماعية، سواءً على مستوى المرحلة الجامعية، أو مراحل الدراسات العليا.
٤. يطمح الباحث أن يكون هذا البحث محفزاً للباحثين في الخدمة الاجتماعية لإجراء بحوث مماثلة لمعايير عالمية أخرى، مثل المعايير الأوروبية، والكندية، والمعايير الموجودة في دول شرق آسيا.

مشكلة البحث:

يُعتبر برنامج الخدمة الاجتماعية للمرحلة الجامعية من البرامج الأكاديمية التي تحتل أهميةً بالغةً نظراً لأنها تعمل على تهيئة الطلاب والطالبات للتعاملِ بشكلٍ مباشرٍ أو غيرِ مباشرٍ مع الأفراد والأسر والجماعات والمنظمات في المجتمعات للمساهمةً في تحقيق الرفاه لهم. يتم ذلك عن طريق تعليم الطلاب والطالبات في أقسام وكليات الخدمة الاجتماعية التي تقدّم برامج أكاديمية تمتد الدراسة فيها إلى ثمانية فصول دراسية مثلها مثل معظم التخصصات الأكاديمية للمرحلة الجامعية. حيث يتم تدريس الطلبة في الستة فصول الأولى الجوانب النظرية في التخصص حسب الخطط الدراسية المختلفة، والتي عادةً ما تتمحور حول الأسس والأخلاقيات والنظريات والعمليات المهنية، ثم يتبع ذلك فصلين دراسيين يتخللهما مقررات التدريب العملي في مجالات الخدمة الاجتماعية المختلفة كالمجال الطبي، والأسري، والتربوي، والعدلي... إلخ. نتيجةً لذلك، فلقد تم استشعار تلك الأهمية للتخصص في المملكة العربية السعودية عن طريق القائمين على تلك البرامج مما دفعهم إلى تطبيق المعايير الأكاديمية الصادرة عن الجهات ذات العلاقة على المستوى المحلّي على برامجها الأكاديمية في الخدمة الاجتماعية للمرحلة الجامعية، مما نتج عنه أن السواد الأعظم لتلك البرامج قد حصل على الاعتماد الأكاديمي السعودي عن طريق هيئة تقويم التعليم والتدريب، أو أنها في مراحلها الأخيرة من حصولها على الاعتماد المحلي لبرامجها. وهذا بلا ريب مدعاةٌ للفخر بما وصلت إليه تلك البرامج من الحصول على الاعتماد الأكاديمي داخلياً، وهو بمثابة المحفز للقائمين على تلك البرامج لرفع سقف الطموح والتطلّع إلى تحقيق اعتمادات أكاديمية خارجية على المستوى العالمي لما له من أثر إيجابي على تجويد العمل في تلك البرامج وبالتالي فإنه ينعكس على جودة مخرجاتها علمياً ومهنياً. إلا أن ذلك الطموح يتوجب معه التحقق من عدم وجود عوائق أو تحديات قد تقف حاجزاً أمام توفّر المعايير الأكاديمية العالمية في البرامج المحلية. وقد تم تحديد المعايير الأمريكية في هذا البحث نظراً لما لتعليم الخدمة الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية من عراقةٍ في هذا المجال، ونظراً لوجودِ مجلسٍ متخصصٍ للاعتماد الأكاديمي لبرامج تعليم الخدمة الاجتماعية والمعروف باسم: مجلس تعليم الخدمة

الاجتماعية Council on Social Work Education CSWEالذي يُعتبر بمثابة الهيئة المركزية التي تتولى مهمة وضع سياسات التعليم، وتعمل على تحسين وتطوير البرامج والمناهج التعليمية، وتعمل كذلك على تحقيق النمو لها حسبما يفرضه الواقع الاجتماعي والاقتصادي ويتطلبه سوق العمل، وبعد ذلك تمنح الاعتمادات الأكاديمية والمصادقات الرسمية على تلك البرامج (ابن سعيد، ٢٠١٩).

عليه، فإنه من هذا المنطلق، جاء هذا البحث الذي يسعى إلى التعرف على ما إذا كان هناك معوقات قد تعيق توفر معايير التعليم الأكاديمي الصادرة عن مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكي (CSWE) في برامج الخدمة الاجتماعية للمرحلة الجامعية بالجامعات السعودية من وجهة نظر رؤساء تلك البرامج أو منسوبي الجودة فيها، وذلك لغرض الكشف عنها، ليستنير بها صانعي القرار في تلك البرامج، ولتكون مساهمةً عمليةً تسعى لشحذ الهمم للوصول بتلك البرامج إلى مصاف البرامج الأكاديمية في الأقسام والمدارس والكليات العالمية في تخصص الخدمة الاجتماعية.

تساؤلات البحث:

يسعى هذا البحث إلى الإجابة على السؤال الرئيسي الآتي: ما هي العوائق التي تحول دون توفّر المعايير الأكاديمية لمجلس تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكي (CSWE) في برامج الخدمة الاجتماعية للمرحلة الجامعية في الجامعات الحكومية السعودية من وجهة نظر رؤساء تلك البرامج، أو منسوبي الجودة فيها؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق الهدف الرئيسي التالي: تحديد العوائق التي تحول دون توفّر المعايير الأكاديمية لمجلس تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكي(CSWE) في برامج الخدمة الاجتماعية للمرحلة الجامعية في الجامعات الحكومية السعودية من وجهة نظر رؤساء تلك البرامج، أو منسوبي الجودة فيها.

حدود البحث:

١. الحدود المكانية: الجامعات السعودية الحكومية التي يتوفر لديها برامج في الخدمة الاجتماعية للمرحلة الجامعية والتي تتمثّل في: (جامعة الملك سعود، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن).

٢. الحدود الزمانية: العام الجامعي ١٤٤٤هـ.

٣. الحدود البشرية: يشتمل على جميع رؤساء الأقسام التي تضم في جنباتها برامجاً أكاديميةً في الخدمة الاجتماعية للمرحلة الجامعية في الجامعات السعودية الحكومية، أو منسوبي الجودة في تلك الأقسام.

٤. الحدود الموضوعية: سوف يشتمل على معايير الاعتماد البرامجي لمجلس تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية، والمتمثلة في أربعة معايير رئيسية هي: الرسالة والأهداف،

والمناهج الضمنية (الهيكل التعليمي)، والمناهج غير الضمنية (بيئة التعلم)، والتقييم لنتائج تعلّم الطلبة.

الإطار النظري:

١- مفاهيم البحث:

١-١: المعايير الأكاديمية لمجلس تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية

تُعرف المعايير في اللغة على أنها جمع معيار، وهو ما يتم اتخاذه للتقدير والمقارنة. ويُعرف المعيار في الاصطلاح على أنه المقياس أو المحك الذي يُستخدم لغرض المقارنة أو التقدير (قرشي، ٢٠١١). أما تعريف المعايير الإجرائي فيُقصد بها على أنها عدة معايير رئيسية صادرة في الولايات المتحدة الأمريكية وتحديداً عن مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية (CSWE) الذي تم تصنيفه على أنه الهيئة المركزية في الولايات المتحدة الأمريكية التي تضطلع بوضع سياسات التعليم، وتسعى إلى تطوير البرامج والمناهج التعليمية لاعتمادها (البريثن، ٢٠١٠). وفي هذا البحث فإن المعايير الرئيسية عددها أربعة معايير، تتمثل في: معيار رسالة البرنامج وأهدافه، ومعيار المناهج الضمنية، ومعيار المناهج غير الضمنية، ومعيار التقييم. ويندرج تحت المعايير الرئيسية الأربعة الآنفة الذكر العديد من مؤشرات القياس والمحكات، أو ما يُعرف بقوائم المراجعة لجميع مكونات البرامج الأكاديمية للمرحلة الجامعية في الخدمة الاجتماعية.

١-٢: معيار رسالة البرنامج وأهدافه

تم تعريف رسالة البرنامج على أنها الدور العام أو المهمة التي يسير عليها البرنامج (النسور، ٢٠٢١)، إلا أنها ليست محددةً بوقتٍ معين، مثال على ذلك: أن تكون رسالة أحد الأشخاص هي تعليم الناس، فإنه من الملاحظ هنا أنها غير محددة بزمنٍ معين وليس لها نهاية فقد يكون من الممكن تعليم الناس طوال فترة حياة ذلك الشخص (خَطاب، ٢٠٢٠). وفي هذا البحث فيُقصد برسالة البرنامج: أنها توفّر رسالة لدى برنامج الخدمة الاجتماعية للمرحلة الجامعية تكون متوافقة مع أغراض المهنة وقيمها، ومتوافقة أيضاً مع رسالة المؤسسة التي هي الجامعة. أما الأهداف فيمكن تعريفها بشكلٍ عام على أنها الغاية التي يُطمح الوصول إليها، وهي تنقسم إلى أهداف رئيسية وأهداف فرعية تندرج تحت كل هدف رئيسي من الأهداف الرئيسية على أن تتوافق الأهداف الفرعية مع الهدف الرئيسي وتساهم في تحقيقه، مثل: تقسيم الأهداف من حيث الفترة الزمنية أو المدة إلى أهداف قريبة المدى وأهداف بعيدة المدى. ومن حيث المقصود بالأهداف في هذا البحث فهي ترمي إلى توضيح كيف تم اشتقاق أهداف البرامج من رسالته.

١-٣: معيار المناهج الضمنية (الهيكل التعليمي)

بشكلٍ عام يُقصد بالمناهج جميع المقررات الدراسية الموجودة في الخطط الدراسية للأقسام الأكاديمية في الكليات والجامعات بمختلف التخصصات سواءً المقررات

النظرية أو العملية. وفي هذا البحث فهي يراد بها: المقررات الأساسية والطرق والمعارف والمجالات، والتدريب الميداني في الخدمة الاجتماعية.

١-٤: معيار المناهج غير الضمنية (بيئة التعلّم)

يُراد بها في هذا البحث: جميع ما يتعلق ببرامج الخدمة الاجتماعية في المرحلة الجامعية فيما يتعلق: بتطوير الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس الموجودين في البرنامج، والهيكل التنظيمي للبرنامج، والموارد، وجميع ما يختص بقبول الطلبة للدراسة في البرامج.

١-٥: معيار التقييم

بشكلٍ عام، يُقصد بالتقييم العملية التي يتم عن طريقها إعطاء حكم على شيء ما، سواءً كان ذلك الحكم سلبياً أو إيجابياً، وفي الغالب فإن التقييم يتكون من أوزان كالأوزان الثلاثية، أو الرباعية، أو الخماسية الموجودة في مقياس ليكرت على سبيل المثال. ويُراد بمعيار التقييم في هذا البحث: ما يتم من خلاله القياس المستمر لنتائج الطلاب والطالبات الذين يدرسون في برامج الخدمة الاجتماعية للمرحلة الجامعية، والقياس المستمر لمدى تحقيقهم للكفاءات المهنية للخدمة الاجتماعية في الجانب النظري، أو التدريب الميداني.

١-٦: الاعتماد الأكاديمي

يُقصد به الحصول على إفادة من الجهات ذات العلاقة للأفراد أو للمؤسسات بمختلف أنواعها وتبعيتها بحيث تكون ذات صبغة رسمية، وتكون بعد استيفاء المعايير والشروط التي تفرضها تلك الجهات، ويُراد به في هذا البحث: حصول برنامج الخدمة الاجتماعية للمرحلة الجامعية على شهادة رسمية صادرة عن هيئة تقويم البرامج الأكاديمية والتدريب بعد استيفاء تلك المعايير، وهي في هذا البحث مجموعة معايير رئيسية صادرة عن مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية (CSWE) يتم إصدارها لبرامج الخدمة الاجتماعية الأمريكية للمرحلة الجامعية عند تحقيق المعايير لتصبح برامج أكاديمية معتمدة من الهيئة.

١-٧: البرنامج الأكاديمي

بشكلٍ عام يمكن تعريف البرنامج الأكاديمي على أنه مجموعة حزم من المقررات التي تطرح للطلاب والطالبات في الأقسام الأكاديمية بمختلف الدرجات العلمية على مدى مجموعة فصول دراسية يختلف عددها باختلاف البرنامج، وقد تكون مقررات دراسية نظرية، أو تدريب ميداني، أو الاثنين معاً. وكما هو معلوم فهي من حيث المادة العلمية وطريقة التدريس تختلف باختلاف التخصصات العلمية. وبعد اجتياز الطلبة تلك المقررات بنجاح يحصلون على شهادة أو وثيقة تثبت اجتيازهم بنجاح ونيل الدرجة العلمية، وكذلك سجل أكاديمي يحتوي على أسماء المقررات الدراسية والدرجات والمعدل الفصلي والتراكمي الذي تم الحصول عليه. أما في هذا البحث فيُراد به: البرنامج الأكاديمي للخدمة الاجتماعية الذي يدرس فيه الطلاب والطالبات في القاعات الدراسية أو

التعليم عن بعد الجوانب النظرية والتطبيقية للخدمة الاجتماعية، وكذلك التدريب الميداني الذي يتم التطبيق العملي للتخصص في مؤسسات التدريب المختلفة في المجالات الاجتماعية، والتعليمية، والصحية، والقضائية والعدلية، ومع الفئات الخاصة. ويتم تقديمه للجنسين من الطلاب والطالبات في المرحلة الجامعية بالجامعات الحكومية بالسعودية.

١-٨: الجامعة الحكومية السعودية

بشكلٍ عام يُقصد بكلمة الجامعة: أي مؤسسة تعليمية حكومية أو أهلية لها موقعها الجغرافي، ومرافق ومقومات، ولديها رسالة وأهداف، وتسعى لتعليم الطلاب والطالبات في مختلف التخصصات سواءً الإنسانية، أو الصحية، أو العلمية في المراحل الجامعية العليا والدنيا بعد المرحلة الثانوية في التعليم العام. ويشير مصطلح الجامعات في هذا البحث: إلى الجامعات الحكومية السعودية التي يتوفر لديها برنامج الخدمة الاجتماعية للمرحلة الجامعية ضمن برامجها الأكاديمية، وهي: جامعة الملك سعود، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة أم القرى، وجامعة الملك فيصل، وجامعة الملك عبدالعزيز، وجامعة حائل، وجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن، وجامعة الإمام عبدالرحمن الفيصل، وجامعة حفر الباطن.

١-٩: نتيجة تقويم

نتيجة هي مفرد لكلمة نتائج، ويُقصد بها جميع ما يتم الحصول عليه من معلومات كمية تحتوي على أرقام صحيحة، أو نسب مئوية، أو متوسطات حسابية، لغرض إعطاء تقدير أو قيمة أو رتبة معينة للشيء المراد قياسه، أو قد تكون تلك المعلومات كيفية تحتوي على وصف موضوعي للبيانات التي تم التحصّل عليها بعد إجراء مقابلات شخصية. ويُقصد بها في هذا البحث: جميع البيانات الكيفية التي سوف يتوصل إليها الباحث بعد إجراء المقابلات الشخصية مع مسؤولي الجودة في تلك الأقسام، وكذلك رؤساء الأقسام للخدمة الاجتماعية في تلك الجامعات التي سوف تجرى معهم المقابلات الشخصية.

١-١٠: رؤساء الأقسام

بشكلٍ عام، يُقصد برؤساء الأقسام: الأفراد من الذكور أو الإناث الذين يشغلون منصب رئيس القسم الأكاديمي في الجامعات أو الكليات الحكومية أو الأهلية. ويُراد به في هذا البحث: جميع رؤساء الأقسام الأكاديمية من الذكور أو الإناث للأقسام الأكاديمية التي يتوفر لديها برنامج الخدمة الاجتماعية للمرحلة الجامعية في الجامعات الحكومية السعودية.

١-١١: منسوبو الجودة

بشكلٍ عام، يُقصد بمنسوبي الجودة: هم جميع المسؤولين من الذكور الإناث الذين لهم صلاحية مُطلقة أو سلطة على الأفراد أو المنظمات بجميع أنواعها الاجتماعية والتربوية والصحية وخلافه، أو الذين يعملون في هذه الجهات. ويُراد به في هذا البحث:

جميع مسؤولي الجودة من الذكور والإناث والمنتسبين لها العاملون في الأقسام الأكاديمية بالجامعات الحكومية السعودية التي يتوفر لديها برنامج الخدمة الاجتماعية للمرحلة الجامعية.

٢- موضوعات البحث:

سوف يتم تناول موضوعات البحث بالتفصيل والإيضاح في هذا الجزء من الإطار النظري للبحث، حيث سيتم أولاً الحديث عن الاعتماد الأكاديمي، ثم تقويم البرامج، وبعد ذلك مفهوم الجودة، ثم البرامج الأكاديمية في الخدمة الاجتماعية، ومعايير الاعتماد البرامجي السعودي، وأخيراً سيكون هناك حديثاً عن معايير الاعتماد الأكاديمي الأمريكي الصادر عن (CSWE).

٢-١: الاعتماد الأكاديمي

كما هو معلوم أن معظم المؤسسات التعليمية بمختلف أنواعها وتخصصاتها واهتماماتها وملكيتها سواءً كانت حكومية أو مؤسسات أهلية وخاصة تتطلّع للحصول على الاعتماد الأكاديمي لبرامجها. إذن، فما هو المقصود بالاعتماد الأكاديمي؟ يأتي مصطلح الاعتماد بمعنى الاعتراف والقبول، وهو يعني أيضاً: جميع التعليمات التي تصدر عن طريق الجهات التي لديها صلاحية لمنح الاعتمادات. على سبيل المثال، ما يُستخدم من أساليب من البنوك في العمليات التجارية لإجراءات الصفقات التجارية أو إنجاز مهامها الإدارية مثل التواصل التجاري. إضافةً إلى ذلك، كما جاء عن العودة ومعتوق، (٢٠١٦) اللذين فسرا مصطلح الاعتماد الأكاديمي وفقاً للدليل السعودي لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي على أنه شهادة ذات صبغة رسمية تُمنح عن طريق جهة موثوقة يتم التأكيد فيها على أن البرنامج الأكاديمي أو المؤسسة التعليمية قد استوفيا المعايير التي توجبها تلك الجهة للحصول على الاعتماد. كما أشار أبو رحمة وآخرون، (٢٠١٦) فإن مصطلح الاعتماد يأتي بمعنى، أي مهمة ذات صيغة رسمية تمّت من مجلس موثوق مُعترف به من الجهات الرسمية على أنه جهة اعتماد تطبق كل المعايير التي يفرضها ذلك المجلس وقام بنشرها في المجتمع الذي نشأ فيه، وهذا يعني أنه عادةً يتم الاعتماد عن طريق جهات من خارج البرنامج الأكاديمي أو المؤسسة التعليمية غير منتمية لها وذلك لغرض منح الاعتماد أو تقديم الملاحظات والتوصيات لهم مما يساهم في تجويد العمل في تلك المؤسسات وما يقدمونه من خدمات وبرامج.

٢-٢: تقويم البرامج

"لا شك أن مصطلح التقويم يعد من المصطلحات التي تحمل معاني كثيرة وذلك نظراً لتعدد المجالات التي يُعنى بها التقويم. فنجد أن هناك العديد من التعريفات التي يمكن أن توضح مفهوم التقويم ومن هذه التعريفات كما أشار (السويطي، ١٩٨٥) الذي يوضح أن مفهوم التقويم في البرامج التربوية على سبيل المثال يختلف عنه في البرامج الأخرى حيث أنه يعني أشياء مختلفة، فقد يعني للبعض أنه مجموعة من النشاطات الفردية مثل

منح الشهادات، وترقية الطلاب والطالبات من صف لآخر أو تقديم تقرير عن الطلبة وقد يعني إصدار تقرير عن مدى فعالية نشاط تعليمي وقد يعني عند البعض أنه عملية بحث تربوي، ولكنه في الحقيقة عملية منظمة لجمع المعلومات لغرض تحديد مقدار التغيير الذي أحدثه تطبيق برنامج تربوي في سلوك الطلبة وتحديد مقدار هذا التغيير، كما أن تقويم البرنامج يعرف بأنه العملية التي يتم بواسطتها تحديد القيمة أو فعالية نشاط ما لغرض اتخاذ قرار أو إصدار أحكام. ونجد أنه كما أشار (آل سفران، ٢٠١٥) بأن التقويم هو العملية التي يقوم بها الفرد لمعرفة ما يتضمنه أي عمل من الأعمال من نقاط القوة والضعف، ومن عوامل النجاح أو الفشل في تحقيق أغراضه المبتغاة على أفضل وأتم وجه. كما يمكن أن يعرّف التقويم كما أشار (القرني، ٢٠١٩) على أنه أي نشاط يتضمن مجموعة من العمليات التي تجرى بغرض جمع المعلومات عن منهج أو برنامج من أجل تقدير جدارته وجدواه، والمساعدة في اتخاذ القرارات بشأنه سواءً كانت حذفاً أو تعديلاً أو تغييراً." (السيف والشارقي، ٢٠٢٠، ص. ٢٢٤-٢٢٥).

٣-٢: مفهوم الجودة

يعتبر مصطلح الجودة من المصطلحات ذات المعاني الكثيرة، ويرجع ذلك إلى كثرة المجالات التابعة لهذا المصطلح. عليه فإن هناك العديد من التعريفات التي جاءت كثرتها بسبب كثيرة الميادين والأقسام التابعة لهذا المصطلح، ومن هذه التعريفات كما أشار عامر ومصري، (٢٠١٤) أن مصطلح الجودة هو عبارة عن صفة أو درجة تعطي تميزاً لشيءٍ من الأشياء، وهي تعني أيضاً درجة امتياز لنوعٍ محددٍ من منتج معين، كما أنها تعطي تعبيراً عن درجة التميز والتألق والامتياز في الأداء بحيث ينتج عن ذلك التميز منتجاً جيداً حسب المعايير التي توجبها الجهة المسؤولة عن جودة ذلك المنتج، بالإضافة إلى ذلك فإن الجودة في المؤسسات التعليمية تأتي بمعنى عملية تحسين مستمر في تقديم الخدمات المقدمة للطلبة في تلك المؤسسات حسب احتياجاتها وحسب ما هو متوقع منها وحسب أهدافها التعليمية بحيث تضمن جودة المخرجات لتلك المؤسسات في المستقبل (السيف والشارقي، ٢٠٢٠).

من جهةٍ أخرى فإن مفهوم الجودة يمكن أن يتعدى إلى أن يكون شاملاً على العديد من المجالات مثل: التعليم، والصحة، والإسكان، وغيرهما من المجالات. فلو حاولنا استعراض المؤلفات التي قامت بمناقشة مصطلح الجودة لوجدنا أن هناك مفهوماً آخر للجودة هو أشمل وأعم وهو ما يعرف باسم الجودة الشاملة الذي غالباً ما يكون صفة أو درجة تميز لشيء ما على أن يشتمل على مجموعة من المعايير والإجراءات الهادفة إلى تحقيق الدرجة القصوى من الأهداف المتوقعة من المنظمة أو المؤسسة وما تقوم به من تحسينٍ دائم في أدائها ومخرجاتها وفق المواصفات المرجوة بأفضل الطرق والتكاليف والجهود كمًا أشار عامر ومصري، (٢٠١٤). إضافةً إلى ذلك فإن مفهوم الجودة الشاملة

يعتبر أكثر وضوحاً عندما تتوفر فيه السمات التالية كما جاءت عن (عامر ومصري، ٢٠١٤):

١. الحرص على تحقيق درجة من الرضا لكافة الأطراف التي تقدم الخدمة.
٢. الاعتناء بالمنتج بحيث يكون مناسباً للاستعمال كما يرى أصحاب الخبرة في المهنة.
٣. تحديد درجة الإنجاز في الجودة بحسب متطلبات يتم تحديدها من المستهلك.
٤. تتضمن جميع العمليات دون استثناء بحيث تندرج كافة العمليات تحت التحسين والتجديد النوعي.
٥. تتضمن جميع الأوجه الوظيفية أو المهنية ولا تكون محدودةً على أوجه الإنتاج فقط.
٦. تكون المسؤولية على عاتق الجميع في المنظمة عن جودة عملهم، وأنشطة الجمعية ككل (السيف والشارقي، ٢٠٢٠).

٤-٢: البرامج الأكاديمية في الخدمة الاجتماعية

تُعدّ البرامج الأكاديمية في الخدمة الاجتماعية في الجامعات السعودية الحكومية من البرامج الأصيلة التي نشأت منذ أكثر من أربعين عاماً، حين بُدأ العمل على تدريس البرنامج في جامعة الملك سعود في عام ١٣٩٣هـ (قسم الدراسات الاجتماعية، ٢٠٢١). ومع مرور الزمن واستشعاراً بأهمية التخصص بدأت البرامج الأكاديمية في الخدمة الاجتماعية تزداد وتتوسع لتكون ضمن البرامج الأكاديمية للمرحلة الجامعية في تسعِ جامعاتٍ حكوميةٍ سعوديةٍ متوزعةً في مناطق المملكة. ففي مدينة الرياض تجد أن برنامج الخدمة الاجتماعية يضمن البرامج الأكاديمية في جامعة الملك سعود، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن. أما في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية، فنجد أنه ضمن برامج جامعة الإمام عبدالرحمن الفيصل، وجامعة الملك فيصل. أما في المنطقة الغربية نجد أنه ضمن برامج جامعة الملك عبدالعزيز، وجامعة أم القرى. وفي المنطقة الشمالية نلاحظ أنه ضمن برامج جامعتي حائل، وجامعة حفر الباطن. جميع هذه البرامج تقوم بتدريس الطلاب والطالبات وتأهيلهم ليكونوا ممارسين مهنيين للخدمة الاجتماعية من خلال الدراسة في البرامج الأكاديمية التي تمتد إلى أربع سنوات، بحيث يتم تعليمهم على الجانب النظري في التخصص خلال الثلاث السنوات الأولى، ثم يأتي بعد ذلك وتحديداً في السنة الأخيرة من البرنامج التطبيق العملي للجزء النظري في التخصص عن طريق النزول للميدان والتدرب في المؤسسات والجهات التدريبية في مختلف مجالات الخدمة الاجتماعية كالمجال الاجتماعي، أو المجال التربوي، أو المجال الصحي، أو المجال العدلي والجنائي، أو المجال الأسري، أو مجال ذوي الاحتياجات الخاصة.

٥-٢: معايير الاعتماد البرامجي المحلّي

ورد عن (هيئة تقويم التعليم والتدريب، ٢٠١٨) بأنه قد صدر عنها نسخة مطوّرة تم تحديثها عن النسخة السابقة، وتحديداً في عام ٢٠١٨م حيث اشتملت على ستة معايير رئيسية يندرج تحتها العديد من المؤشرات التي تقيس الأداء التي تفرض على جميع المؤسسات التعليمية استيفائها والقيام بها عند الراغبة في الحصول على الاعتماد الأكاديمية لبرامجها، وهي تتضمن على التالي كما جاء عن (السيف والشارقي، ٢٠٢٠):

"المعيار الأول: الرسالة والأهداف: بحيث يتوفر لدى تلك البرامج رسالة مناسبة وواضحة، وتكون متوافقة مع رسالة القسم والكلية والجامعة، وتدعم تطبيق تلك الرسالة، بحيث يتوقع أن تكون موجهة للتخطيط وصنع القرار، ومرتبطة بها أهداف البرنامج والخطط الخاصة بالبرنامج، على أن يتم مراجعتها بشكل دوري.

المعيار الثاني: إدارة البرنامج وضمان جودته: والذي تم التأكيد فيه على أنه ينبغي أن يكون لدى تلك البرامج قيادة فاعلة تقوم بتطبيق الأنظمة والسياسات واللوائح المؤسسية، وتقوم بالتخطيط والتنفيذ والمتابعة وتفعيل نظم الجودة التي تساهم في تحقيق التطوير المستمر لأدائه في نطاق من النزاهة والشفافية والعدالة والبيئة التنظيمية المساندة للعمل.

المعيار الثالث: التعليم والتعلّم: والذي يجب أن تكون فيه خصائص الخريجين ومخرجات التعلم في البرنامج متناسقة مع متطلبات الإطار السعودي للمؤهلات (سقف)، ومتسقة مع المعايير الأكاديمية والمهنية ومتطلبات سوق العمل، وأن يتم تحديدها بدقة. كما ينبغي أن يتوافق المنهج الدراسي مع المتطلبات المهنية، وأن يتم تطبيق استراتيجيات تعليم وتعلم وطرق تقويم متنوعة وفعالة تلائم مخرجات التعلم المتباينة عن طريق هيئة التدريس، كما ينغي تقويم مدى تحقق مخرجات التعلم من خلال طرق منوعة، ومدى الاستفادة من النتائج في التحسين المستمر للبرنامج.

المعيار الرابع: الطلبة: يتم التأكيد في هذا المعيار على أنه ينبغي أن تكون معايير وشروط قبول الطلبة في البرنامج معلنة وواضحة، وأن يتم تطبيقها بعدالة بين الطلاب والطالبات. وأن تكون المعلومات الخاصة بالبرنامج ومتطلبات إكمال الدراسة متوفرة في البرنامج، وأن يتم تعريف الطلبة بحقوقهم وواجباتهم، كما يجب على البرنامج تقديم خدمات التوجيه والإرشاد الفاعلة والأنشطة غير الصفية والإثرائية للطلاب والطالبات الملتحقين فيه، وأن يعمل البرنامج على تقويم جودة جميع الخدمات والأنشطة المقدمة للطلاب والطالبات، وتحسينها ومتابعة الخريجين من الطلبة بعد إنهاء البرنامج.

المعيار الخامس: هيئة التدريس: ينبغي أن يتوفر في البرنامج العدد الكافي من هيئة التدريس من ذوي الخبرة والكفاءة اللازمة والمؤهلين للقيام بجميع المسؤوليات الموكلة لهم. إضافةً إلى ذلك، ينبغي أن تكون هيئة التدريس على علم وإلمام بالتطورات الأكاديمية والمهنية للتخصصات التي ينتسبون إليها، وأن يشاركوا في الأنشطة العلمية

وخدمة المجتمع، وتطوير البرنامج والأداء المؤسسي، وتقويم أدائهم في حدود معايير معينة، وأخيراً يتم الاستفادة من النتائج في تطوير البرنامج.

المعيار السادس: مصادر التعلّم والمرافق والتجهيزات: والذي يوجب أن تكون مصادر التعلم والمرافق والتجهيزات تكفي لاحتياجات البرنامج والمقررات الدراسية، وأن تكون متاحةً لجميع المستفيدين بتنظيم ملائم، إضافةً إلى ذلك، يجب أن يشترك هيئة التدريس والطلاب والطالبات في تحديدها وفقاً للاحتياجات، بالإضافة إلى قيامهم بتقييم فعاليتها.

المعيار السابع: البحوث العلمية والمشاريع: يعتبر هذا المعيار هو المعيار الوحيد الذي يختلف عن المعايير السابقة حيث يوجب أن يلتزم البرنامج بالدور المطلوب منه في تنفيذ الخطة المؤسسية للبحث العلمي، والقيام بدور واضح في عملية تشجيع أعضاء هيئة التدريس والطلبة على البحث والإنتاج والابتكار، ونشر نتائج هذه المجهودات في المجلات العلمية المتخصصة، وكذلك متابعة الأنشطة الخاصة بالبحث العلمي. والعمل على تطبيق آليات تقويمها، وتطويرها وتطويرها".

٦-٢: معايير الاعتماد الأكاديمي الأمريكي

جاء عن مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكي مجموعة من معايير الاعتماد الأكاديمي للمرحلة الجامعية في الخدمة الاجتماعية التي يوجبها المجلس على البرامج الأكاديمية إذا ما أرادت تحقيق الاعتماد الأكاديمي. وحيث إن تلك المادة جاءت باللغة الإنجليزية؛ فقد قام الباحث بترجمتها إلى اللغة العربية، وعرضها كما جاءت عن المجلس حسب التسلسل التالي (Council on Social Work Education, 2018):

أولاً: رسالة البرنامج وأهدافه:

معيار الاعتماد الأول: رسالة البرنامج وأهدافه:

١: يقدم البرنامج بيان رسالته ويشرح كيف يتوافق مع غرض المهنة وقيمها.

٢: يوضح البرنامج كيف تتوافق رسالته مع رسالة المؤسسة وسياق البرنامج عبر جميع خيارات البرنامج.

٣: يحدد البرنامج أهدافه ويوضح كيفية اشتقاقها من رسالة البرنامج.

ثانياً: المناهج الضمنية (الهيكل التعليمي):

معايير الاعتماد الفرعية الأولى: الممارسة العامة:

١: يشرح البرنامج كيف تتوافق رسالته وأهدافه مع الممارسات العامة كما هو محدد في "السياسة التعليمية الفرعية الأولى "الممارسة العامة".

٢: يوفر البرنامج الأساس المنطقي لتصميم منهج رسمي يوضح كيفية استخدامه لتطوير منهج متماسك ومتكامل لكل من الفصل الدراسي والميدان.

٣: يوفر البرنامج مصفوفة توضح كيف يطبق محتوى منهجه الكفاءات التسعة المطلوبة في الخدمة الاجتماعية وأي كفاءات إضافية يضيفها البرنامج.

معايير الاعتماد الفرعية الثانية: التعليم الميداني:

١: يشرح البرنامج كيف يربط برنامج التعليم الميداني بين المساهمات النظرية والمفاهيمية للفصول الدراسية والميدان.

٢: يشرح البرنامج كيف يوفر برنامج التعليم الميداني فرص ممارسة عامة للطلبة لإثبات كفاءات الخدمة الاجتماعية مع الأفراد والعائلات والمجموعات والمنظمات والمجتمعات ويوضح كيف يتم تحقيق ذلك في الميدان.

٣: يشرح البرنامج كيف يُظهر الطلبة عبر جميع خيارات البرنامج في برنامج التعليم الميداني كفاءات الخدمة الاجتماعية من خلال (الاتصال الشخصي in-person contact) مع العملاء والفئات المستهدفة.

٤: يصف البرنامج كيف يوفر برنامج التعليم الميداني ما لا يقل عن ٤٠٠ ساعة من التدريب الميداني لبرامج البكالوريوس.

٥: يقدم البرنامج معاييره للقبول في التعليم الميداني ويشرح كيف أن برنامج التدريب الميداني لا يقبل إلا الطلاب والطالبات الذين استوفوا المعايير المحددة للبرنامج.

٦: يصف البرنامج كيف يحدد برنامج التعليم الميداني السياسات والمعايير والإجراءات لاختيار الأماكن التدريبية؛ وضع الطلاب والطالبات ومراقبتهم؛ دعم سلامة الطلبة؛ وتقييم تعلم الطلاب والطالبات وفعالية الإعداد الميداني المتوافقة مع كفاءات الخدمة الاجتماعية.

٧: يصف البرنامج كيف يحافظ برنامج التعليم الميداني على الاتصال مع الأماكن التدريبية عبر جميع خيارات البرنامج. كما يشرح البرنامج كيفية استخدام الاتصال في الموقع أو الأساليب الأخرى لمراقبة تعلم الطلبة وفعالية الإعداد الميداني.

٨: يصف البرنامج كيف يحدد برنامج التعليم الميداني أوراق الاعتماد والخبرة العملية للمدربين الميدانيين اللازمة لتصميم فرص التدريب الميداني للطلاب والطالبات لإثبات كفاءات البرنامج في الخدمة الاجتماعية. يحمل المشرفون الميدانيون لطلبة البكالوريوس شهادة البكالوريوس أو درجة الماجستير في الخدمة الاجتماعية من برنامج معتمد من CSWEولديهم خبرة في ممارسة الخدمة الاجتماعية لمدة عامين في مجال الخدمة الاجتماعية. بالنسبة للحالات التي لا يحمل فيها المشرف الميداني درجة الخدمة الاجتماعية المعتمدة من CSWE أو ليس لديه الخبرة المطلوبة، يتولى البرنامج مسؤولية دعم أو تعزيز منظور الخدمة الاجتماعية، ويصف كيفية تحقيق ذلك.

٩: يصف البرنامج كيف يوفر برنامج التعليم الميداني التوجيه والتدريب على التدريب الميداني والحوار المستمر مع أماكن التدريب الميداني والمعلمين أو المشرفين الميدانيين.

١٠: يصف البرنامج كيفية قيام برنامج التعليم الميداني بتطوير السياسات المتعلقة بأماكن التدريب في المؤسسات التدريبية التي يعمل فيها الطالب أيضًا. لضمان دور الطالب كمتعلم؛ فإن مهام الطلبة والإشراف على التدريب الميداني ليست هي نفسها تلك الخاصة بتوظيف الطالب.

ثالثاً: المناهج غير الضمنية (بيئة التعلّم)، وتشتمل على:

يشير المنهج الضمني إلى بيئة التعلم التي يتم فيها تقديم المنهج الصريح التي تمت الإشارة إليه سابقاً. وهي تتألف من العناصر التالية: التزام البرنامج بالتنوع. سياسات وإجراءات القبول، سياسات الإرشاد والانتظام والاستبعاد من البرنامج، ومشاركة الطلبة في الحكم، وأعضاء هيئة التدريس، والهيكل الإداري، والموارد.

يتجلى المنهج الضمني من خلال سياسات عادلة وشفافة من حيث المضمون والتنفيذ، ومؤهلات أعضاء هيئة التدريس، والتوزيع الملائم والعادل للموارد، ثقافة التبادل البشري، روح الاستفسار، دعم الاختلاف والتنوع، والقيم والأولويات في البيئة التعليمية بما في ذلك الإعداد الميداني، جميعها تساعد على تعليم الطالب وتطوره. المنهج الضمني لا يقل أهمية عن المنهج الصريح في تشكيل الشخصية المهنية وكفاءة خريجي البرنامج. يعزز الوعي المتزايد بأهمية المنهج الضمني ثقافة تعليمية تتوافق مع قيم المهنة ورسالة البرنامج وأهدافه ومحتواه.

معايير الاعتماد الفرعية الأولى: التنوع:

١: يصف البرنامج الجهود المحددة والمستمرة التي يبذلها لتوفير بيئة تعليمية نموذجية لتأكيد واحترام التنوع والاختلاف.

٢: يوضح البرنامج كيف توفر هذه الجهود بيئة تعليمية داعمة وشاملة.

٣: يصف البرنامج خططًا محددة لتحسين بيئة التعلم باستمرار لتأكيد ودعم الأشخاص ذوي الهويات المتنوعة.

معايير الاعتماد الفرعية الثانية: تطوير الطلبة: (القبول، الإرشاد والانتظام والإنهاء، مشاركة الطلبة)

القبول:

١: يحدد البرنامج المعايير التي يستخدمها للقبول في برنامج الخدمة الاجتماعية.

٢: يصف البرنامج السياسات والإجراءات لتقييم الطلبات وإخطار المتقدمين بالقرار وأي شروط طارئة مرتبطة بالقبول.

٣: يصف البرنامج سياساته وإجراءاته المتعلقة بتحويل الساعات المنجزة (معادلة المقررات).

٤: يقدم البرنامج سياسته المكتوبة التي تشير إلى أنه لا يحتسب المقررات التي اجتازها الطالب في الخدمة الاجتماعية كخبرات حياتية أو كخبرات عمل سابقة، ويوثق البرنامج كيفية إعلام (إخبار) هذه السياسة للطلاب والطالبات المتقدمين للدراسة في البرنامج وأصحاب الشأن.

الإرشاد، والانتظام، والإنهاء (أو الاستبعاد من البرنامج):

٥: يصف البرنامج سياسات وإجراءات الإرشاد الأكاديمي والمهني، ويتم تقديم الإرشاد المهني من قبل: أعضاء هيئة التدريس، أو الموظفين في البرنامج، أو كليهما.

٦: يقدم البرنامج سياساته وإجراءاته لتقييم الأداء الأكاديمي والمهني للطالب، بما في ذلك سياسات وإجراءات التظلم. يصف البرنامج كيف يُعلم الطلبة بمعاييره لتقييم أدائهم الأكاديمي والمهني وسياساته وإجراءاته الخاصة بالتظلم.

٧: يقدم البرنامج سياساته وإجراءاته الخاصة بإنهاء تسجيل الطالب في الخدمة الاجتماعية لأسباب تتعلق بالكفاءة الأكاديمية والمهنية. يصف البرنامج كيف يُعلم الطلبة بهذه السياسات والإجراءات.

مشاركة الطلبة:

٨: يقدم البرنامج سياساته وإجراءاته التي تحدد حقوق الطلاب والطالبات وفرصهم للمشاركة في صياغة وتعديل السياسات التي تؤثر على الشؤون الأكاديمية والطلابية.

٩: يصف البرنامج كيف يوفر الفرص ويشجع الطلبة على التنظيم بما يتناسب مع اهتماماتهم.

معايير الاعتماد الفرعية الثالثة: أعضاء هيئة التدريس:

١: يحدد البرنامج عضو هيئة التدريس الذي هو بدوام كامل أو بدوام جزئي، ويناقش مؤهلاته وكفاءته وخبرته في تعليم الخدمة الاجتماعية، وممارسته الفعلية، وسنوات خدمته في البرنامج.

٢: يوثق البرنامج أن أعضاء هيئة التدريس الذين يقومون بتدريس مقررات الممارسة في الخدمة الاجتماعية حاصلون على درجة الماجستير في الخدمة الاجتماعية من برنامج معتمد من CSWE، ولديهم خبرة ممارسة الخدمة الاجتماعية بعد الماجستير لمدة عامين على الأقل.

٣: يوثق البرنامج نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلبة بدوام كامل لا تزيد عن ١:٢٥ لبرامج البكالوريوس، ويشرح كيفية حساب هذه النسبة. بالإضافة إلى ذلك، يشرح البرنامج كيف يتناسب حجم أعضاء هيئة التدريس مع عدد ونوع المناهج الدراسية في الفصل والميدان، عدد خيارات البرنامج، حجم الصف، عدد الطلبة، الإرشاد، ومسؤوليات الأساتذة التدريسية والعلمية ومهامهم في القسم أو الكلية.

٤: يحدد البرنامج ما لا يقل عن اثنين من أعضاء هيئة التدريس الذين تم تعيينهم بدوام كامل في برنامج الخدمة الاجتماعية، ومهمتهم الرئيسية هي برنامج البكالوريوس في الخدمة الاجتماعية. وأن يكون غالبية أعضاء هيئة التدريس في برنامج الخدمة الاجتماعية (الذين هم بدوام كامل) حاصلون على درجة الماجستير في الخدمة الاجتماعية من برنامج معتمد من CSWE، مع الأفضلية للحاصلين على درجة الدكتوراه.

٥: يصف البرنامج سياسة العبء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس، ويناقش كيف تدعم تلك السياسة تحقيق الأولويات المؤسسية، ورسالة البرنامج وأهدافه.

٦: يُظهر أعضاء هيئة التدريس تطورًا مهنيًا مستمرًا كمعلمين، وباحثين، وممارسين، من خلال نشر البحث والمنح الدراسية والتبادلات مع الجهات الخارجية مثل: الممارسين

والمنظمات، وكذلك من خلال الأنشطة الإبداعية الأخرى ذات الصلة مهنيًا والتي تدعم تحقيق الأولويات المؤسسية ورسالة البرنامج وأهدافه.

٧: يوضح البرنامج كيف يصيغ أو يشكل أعضاء هيئة التدريس سلوك وقيم المهنة في البيئة التعليمية للبرنامج.

معايير الاعتماد الفرعية الرابعة: الهيكل التنظيمي والحوكمة:

١: يصف البرنامج هيكله الإداري ويوضح كيف يوفر الاستقلالية اللازمة لتحقيق رسالة البرنامج وأهدافه.

٢: يصف البرنامج كيف تكون كلية أو قسم الخدمة الاجتماعية مسؤولة عن توضيح توافق واتساق المناهج الدراسية للبرنامج مع السياسة التعليمية، ومعايير الاعتماد، وسياسات المؤسسة.

٣: يصف البرنامج كيفية مشاركة الإدارة وأعضاء هيئة التدريس في برنامج الخدمة الاجتماعية في صياغة وتنفيذ السياسات المتعلقة بالتوظيف، والاستعانة أو التعاقد، والاحتفاظ بهم في البرنامج، والترقية، والتثبيت لموظفي البرنامج.

٤: يحدد البرنامج مدير برنامج الخدمة الاجتماعية، وتعيّن المؤسسات المعتمدة لبرنامج البكالوريوس مديرًا منفصلاً عن برنامج الماجستير، وفق ما يلي:

(أ): يصف البرنامج القدرة القيادية لمدير برنامج البكالوريوس من خلال التدريس، والمعرفة، وتطوير المناهج، والخبرة الإدارية والأنشطة الأكاديمية والمهنية الأخرى في الخدمة الاجتماعية. يوثق البرنامج أن المدير حاصل على درجة الماجستير في الخدمة الاجتماعية من برنامج معتمد من CSWEمع الأفضلية للحاصلين على درجة الدكتوراه في الخدمة الاجتماعية.

(ب): يوفر البرنامج الوثائق التي تفيد بأن المدير لديه منصب بدوام كامل في برنامج البكالوريوس في الخدمة الاجتماعية.

(ج): يصف البرنامج إجراءات تقسيم الوقت المخصص لمدير البرنامج: لتوفير القيادة التربوية والإدارية للبرنامج، ولتنفيذ الوظائف الإدارية الخاصة بمسؤوليات برنامج الخدمة الاجتماعية. يلزم حد أدنى ٢٥٪ من الوقت المخصص على مستوى البكالوريوس. يناقش البرنامج كيف أن هذا الوقت كافٍ.

٥: يحدد البرنامج مدير التعليم الميداني، وفق ما يلي:

(أ): يصف البرنامج قدرة مدير التعليم الميداني على توفير القيادة في برنامج التعليم الميداني من خلال الخبرة العملية، وخبرة التعليم الميداني، والأنشطة الإدارية وغيرها من الأنشطة الأكاديمية والمهنية ذات الصلة في الخدمة الاجتماعية.

(ب): يوثق البرنامج أن مدير التعليم الميداني حاصل على الماجستير في الخدمة الاجتماعية من برنامج معتمد من CSWE، وسنتين على الأقل من الخبرة في ممارسة الخدمة الاجتماعية بعد البكالوريوس أو بعد الماجستير.

(ج): يصف البرنامج إجراءات احتساب الوقت المخصص للمدير الميداني لتوفير القيادة التربوية والإدارية للتعليم الميداني. لتنفيذ الوظائف الإدارية لبرنامج التعليم الميداني، يلزم ٢٥٪ على الأقل من الوقت المخصص لبرامج البكالوريوس. يوضح البرنامج كيف أن هذا الوقت كافٍ.

٦: يصف البرنامج هيكله الإداري للتعليم الميداني ويشرح كيف أن موارده (الموظفين والوقت والدعم التكنولوجي) كافية لإدارة برنامج التعليم الميداني للوفاء برسالته وأهدافه.

معايير الاعتماد الفرعية الخامسة: الموارد:

١: يصف البرنامج إجراءات تطوير وإدارة الميزانية التي يستخدمها لتحقيق رسالته وأهدافه. يقدم البرنامج نموذج ميزانية مكتمل ويشرح كيف أن موارده المالية كافية ومستقرة لتحقيق رسالته وأهدافه.

٢: يصف البرنامج كيفية استخدام الموارد لمواجهة التحديات والتحسين المستمر للبرنامج.

٣: يوضح البرنامج أن لديه عددًا كافيًا من موظفي الدعم، والموظفين الآخرين، والموارد التكنولوجية لدعم جميع أنشطته التعليمية ورسالته وأهدافه.

٤: يقدم البرنامج تقرير المكتبة الذي يوضح صلاحية الدخول إلى الموارد المعلوماتية والتعليمية للخدمة الاجتماعية، والموارد المعلوماتية والتعليمية الأخرى اللازمة لتحقيق رسالته وأهدافه.

٥: يصف البرنامج ويوضح أن لديه مساحة كافية: للمكتب، والفصول الدراسية (و/ أو) أن لديه صلاحية الدخول عبر الحاسوب (برامج تعليم عن بعد) لتحقيق رسالته وأهدافه.

٦: يصف البرنامج مدى توفر التكنولوجيا المساعدة وصلاحية الوصول إليها لجميع خيارات البرنامج بما في ذلك المواد التعليمية في الأشكال البديلة.

خامساً: التقييم:

معايير الاعتماد الرابعة: التقييم:

١: يقدم البرنامج خطته للتقييم المستمر لنتائج الطلبة لجميع الكفاءات المحددة في مستوى الممارسة العامة (برامج الخدمة الاجتماعية للبكالوريوس)، بحيث يتم تقييم الكفاءة من قبل أعضاء هيئة التدريس المعينين من البرنامج أو العاملين الميدانيين. وتشمل الخطة:

- وصف لإجراءات التقييم التي توضح بالتفصيل متى وأين وكيف يتم تقييم كل كفاءة لكل خيار برنامج.
- إجراءان على الأقل لتقييم كل كفاءة. يعتمد أحد تدابير التقييم على إثبات الكفاءة في مواقف الممارسة الحقيقية أو المحاكاة.
- شرح لكيفية قياس خطة التقييم لأبعاد متعددة لكل كفاءة، كما هو موضح في السياسة التعليمية لتعلّم الطلبة.
- معايير لكل كفاءة، والأساس المنطقي لكل معيار، ووصف لكيفية تحديد أن أداء الطلبة يفي بالمعيار.

- شرح لكيفية قيام البرنامج بتحديد النسبة المئوية للطلبة الذين يحققون المعيار المرجعي.
- نسخ من جميع تدابير التقييم المستخدمة لتقييم جميع الكفاءات المحددة.

٢: يقدم البرنامج أحدث نسخة له (أحدث عام) من البيانات الموجزة والنتائج لتقييم كل من الكفاءات المحددة، مع تحديد النسبة المئوية الطلبة الذين يحققون معايير البرنامج لكل خيار من خيارات البرنامج.

٣: يستخدم البرنامج النموذج (AS 4 B) للإبلاغ عن أحدث نتائج التقييم الخاصة به لكل خيار برنامج للجهات المكونة والجمهور على موقعه على الويب ويتم تحديثه بشكل دوري كل عامين على الأقل.

٤: يصف البرنامج العملية المستخدمة لتقييم النتائج وآثارها على تجديد البرنامج عبر خيارات البرنامج. يناقش التغييرات المحددة التي أجراها في البرنامج بناءً على نتائج التقييم هذه مع روابط واضحة بالبيانات.

٥: يقدم البرنامج خطته وبيانات موجزة لتقييم المنهج الضمني لكل خيار من خيارات البرنامج كما هو محدد في سياسة تقييم نتائج تعلّم الطلبة من أصحاب المصلحة المحددين بالبرنامج. كما يناقش البرنامج الآثار المترتبة على تجديد البرنامج والتغييرات المحددة التي أجراها بناءً على نتائج التقييم هذه.

٣- الإجراءات المنهجية للبحث

من حيث النوع فإن هذا البحث يعتبر من البحوث أو الدراسات الوصفية، حيث إنه يسعى لتقديم وصفٍ لجميع المعوقات التي حالت دون توفر المعايير الأكاديمية الأمريكية في الخدمة الاجتماعية بالجامعات السعودية من وجهة نظر رؤساء أقسام برامج الخدمة الاجتماعية، أو منسوبي الجودة في تلك الأقسام. أما من ناحية منهج البحث فإنه يعتبر من البحوث الكيفية، حيث إن طبيعة البحث تستلزم جمع بيانات كيفية من خلال عمل مقابلات شخصية مع رؤساء الأقسام في تلك البرامج، أو منسوبي الجودة للتعرف على المعوقات التي قد تحول بينهم وبين تطبيق تلك المعايير في تلك البرامج، وسيتم تطبيق المنهج الوصفي الذي "ينطلق من دراسة الواقع أو الظاهرة كما هو موجود في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبّر عنه تعبيراً كمياً أو كيفياً" (سيبوكر نجاحي، ٢٠١٩). وفيما يتعلّق بأدوات جمع البيانات فكما هو معلوم أن هناك العديد من أدوات جمع البيانات التي غالباً ما يتم الاعتماد عليها في جمع البيانات من مجتمع البحث للوصول إلى البيانات اللازمة، ثم بعد ذلك معالجتها، وتحليلها للخروج بالمعلومات اللازمة التي من شأنها أن تحقق أهداف البحث. غير أن لكل منهج من مناهج البحث في العلوم الاجتماعية ما يتناسب معه من أدوات جمع البيانات ويخصّه دون غيره بها. فنجد أن المنهج الوصفي على -سبيل المثال- الذي يعتبر أكثر المناهج شيوعاً واستخداماً في البحوث الاجتماعية يعتمد على أداة الاستبيان في غالب الأحيان، والمقابلة في أحيان أخرى كأداتين رئيسيتين من أدوات جمع البيانات (بتقة، ٢٠٢٢). ونظراً لطبيعة البحث الحالي؛ فإن الباحث قام بتطبيق أداة المقابلة

لجمع البيانات من مجتمع البحث المتمثّل في رؤساء أقسام تلك البرامج، أو منسوبي الجودة للوصول إلى أهداف وغايات البحث. وفي حال استحالة القيام بالمقابلة لجمع البيانات لأي ظرف من الظروف؛ فإن الباحث سيقوم بجمع البيانات من خلال إرسال أسئلة مفتوحة لمجتمع البحث ليقوموا بالإجابة عليها وإعادة إرسالها بعد استيفائها للباحث.

٤- مجتمع البحث

يتمثل مجتمع البحث في جميع رؤساء الأقسام الأكاديمية، أو مسؤولي الجودة في الأقسام الأكاديمية التي لديها برامج الخدمة الاجتماعية للمرحلة الاجتماعية في جامعة الملك سعود، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة أم القرى، وجامعة الملك فيصل، وجامعة الملك عبدالعزيز، وجامعة حائل، وجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن، وجامعة الإمام عبدالرحمن الفيصل، وجامعة حفر الباطن، إلا أنه بعد الشروع في عملية جمع البيانات ومخاطبة جميع الجهات التي تمثل مجتمع البحث تم الخروج بثلاثِ جامعاتٍ فقط، هي: جامعة الملك سعود، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن، وكان سبب الخروج بالثلاث جامعات فقط من مجموع تسع جامعات راجعاً إلى ظروف خاصة ببقية الجامعات حيث أن جزءاً منها كان يعمل على إعداد الدراسة الذاتية للبرنامج للحصول على الاعتماد الأكاديمي الوطني لبرامج الخدمة الاجتماعية للمرحلة الجامعية مما تعذر معه القدرة على التعاون مع الباحث.

٥- الأساليب والمعالجات الإحصائية

نظراً لأن البحث الحالي تعتبر ضمن البحوث الكيفية؛ فإن الباحث سوف يقوم بالمعالجات الإحصائية من خلال القيام بالإجراءات التالية:

١. جمع وتفريغ وتصنيف البيانات حسب البرنامج في كل الجامعة.
٢. مراجعة الإجابات للخروج بأكواد وتصنيفات مشتركة للبرامج في الجامعات.
٣. تصميم جدولاً خاصاً بتلك الأكواد والتصنيفات المشتركة، حيث اشتملت جميعها على ثمانية أكواد أو رموز تمثل المعوقات التي حالت دون توفر المعايير الأكاديمية الأمريكية في البرامج المحلية.
٤. تعبئة واستيفاء الجدول حسب البيانات التي تم الحصول عليها من تلك البرامج.

عرض نتائج البحث

فيما يلي عرضاً للنتائج الخاصة بالمعوقات التي حالت دون تطبيق بعض معايير مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية في برامج الخدمة الاجتماعية للمرحلة الجامعية من وجهة نظر رؤساء أقسام الخدمة الاجتماعية، أو منسوبي الجودة في تلك الأقسام بالجامعات الحكومية السعودية ابتداءً بجامعة الملك سعود، ثم جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وأخيراً وليس آخراً جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن.

١. جامعة الملك سعود:

تم عمل مقابلة مع سعادة رئيس قسم الدراسات الاجتماعية في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية في جامعة الملك سعود، وذلك لأجل تحديد المعوقات التي حالت دون توفر بعض معايير ومؤشرات ومحكات مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية، والمبررات كما يراها من وجهة نظره، وتمت الإجابة على كل التساؤلات، والخروج بما يلي:

أولاً: المعيار الرئيسِ الثاني: المناهج الضمنية (الهيكل التعليمي)

في المؤشر رقم (٢-١-١) الخاص بالتعليم الميداني، تبيّن أنه لا يتوفر لدى برنامج الخدمة الاجتماعية للمرحلة الجامعية في قسم الدراسات الاجتماعية في جامعة الملك سعود ما يتضمن شرحاً يوضح كيف يربط التعليم الميداني بين النظريات والمفاهيم التي يتعلمها الطلاب والطالبات في القاعات الدراسية وبين الأنشطة التطبيقية في الميدان، وكانت المعوقات والمبررات على النحو التالي:

أولاً: من الجانب النظري:

١. وجود فجوة بين النظرية والواقع.
٢. صعوبة إجراء تحديث على البرنامج الحالي بسبب سياسات تحديث الخطط التي تحتاج إلى وقت طويل، والإجراءات البيروقراطية الكبيرة.
٣. يُفترض أن يكون عند البرنامج المرونة الكافية في كيفية مواكبة التغير السريع في المجتمع السعودي، وتُعكس على المقررات الدراسية.

ثانياً: من الجانب العملي:

١. التدريب العملي إجراءاته أيضاً ليست بالسهلة حيث إن البرنامج يأخذ بعين الاعتبار أن تكون المؤسسة التدريبية مؤهلة.
٢. أن تكون هناك رغبة من الطالب في التدريب في هذه المؤسسة.

ثانياً: المعيار الرئيسِ الثاني: المناهج الضمنية (الهيكل التعليمي)

في المؤشر رقم (٢-١-١٠) الخاص بالتعليم الميداني، تبيّن أنه لا يتوفر لدى البرنامج ما يتضمن وصفاً يوضح سياسات البرنامج الخاصة بالمؤسسات التدريبية التي يعمل فيها الطالب لضمان دور الطالب كمتعلم، حيث إن مهام الطلاب والطالبات في التعليم العملي ليست هي نفسها مهامهم كموظفين في تلك المؤسسات، وكانت المعوقات والمبررات على النحو التالي:

١. يوجد لدى البرنامج دليل للتدريب يوضح جميع الالتزامات المتعلقة بالطالب والمؤسسة التعليمية (التدريبية) والقسم، وفيه جميع المعايير التي تحدد علاقة الطالب بالمشرف الأكاديمي ومشرف الجهة التدريبية. لكن قد يكون هذا الدليل غير مرفق ضمن الدراسة الذاتية.
٢. طلبة البكالوريوس في الخدمة الاجتماعية المنتظمين في البرنامج لا يعملون كأخصائيين اجتماعيين حيث إنهم غير مؤهلين لممارسة المهنة.

٣. الطلبة المنتظمين في البرنامج عادةً غير موظفين، ولو كانوا موظفين فهم لا يتدربون في نفس المكان الذي يعملون فيه، بسبب أنهم يعملون في وظائف ذات دوام جزئي في غير تخصص الخدمة الاجتماعية.
٤. لا يوجد لدى البرنامج سياسة واضحة كقرار بسبب أنه لم يسبق للبرنامج خوض هذه التجربة مسبقاً.

ثالثاً: المعيار الرئيسِ الثالث: المناهج غير الضمنية (بيئة التعلّم)

في المؤشر رقم (٣-١-٤) الخاص بقبول الطلبة في البرنامج، تبيّن أنه لا يتوفر لدى البرنامج ما يتضمن أي سياسة مكتوبة تشير إلى أنه يمنح ساعات منجزة كخبرات حياتية في الخدمة الاجتماعية أو كخبرات عمل سابقة في التخصص، وكذلك لم يقم البرنامج بتوثيق كيفية إعلام المتقدمين والجهات ذات العلاقة بهذه السياسة، وكانت المعوقات والمبررات على النحو التالي:

يعتبر هذا جيداً، ولكن نظراً لأن القسم بلا شك يتبع للكلية، والكلية تتبع للجامعة، والجامعة لا تعطي أي خيار للطالب أن يُعطى شهادات خبرة وهو لم يكمل البرنامج؛ فبالتالي ليس لدينا القدرة أو الإمكانية أو الصلاحية لأن هذا من صلاحيات الجامعة كإدارة جامعة.

رابعاً: المعيار الرئيسِ الثالث: المناهج غير الضمنية (بيئة التعلّم)

في المؤشر رقم (٣-١-ج-٢) الخاص بمشاركة الطلبة في البرنامج، تبيّن أنه لا يتوفر لدى البرنامج ما يتضمن وصفاً لكيفية توفير الفرص للطلبة وتشجعيهم على تنظيم الأنشطة والفعاليات التي تتناسب مع اهتماماتهم، وكانت المعوقات والمبررات على النحو التالي:

قد يكون ذلك غير مذكور في الدراسة الذاتية، لكن البرنامج يوفر ذلك من طريقين:

الأول: عن طريق المجلس الاستشاري الطلابي، وهو متعاون جداً في رفع مقترحات لإدارة القسم فيما يتعلق باحتياجات الطالب.

الثاني: من خلال نادي الدراسات الاجتماعية، الذي أنشئ وكان من أهم أهدافه هو استكشاف المواهب، ومخاطبة إدارة القسم أو الكلية في محاولة تعزيز هذه المواهب.

خامساً: المعيار الرئيسِ الثالث: المناهج غير الضمنية (بيئة التعلّم)

في المؤشر رقم (٣-٢-٢) الخاص بأعضاء هيئة التدريس، تبيّن أنه لا يتوفر لدى البرنامج ما يتضمن توثيق البرنامج أن لديه أعضاء هيئة التدريس مؤهلين ولديهم الخبرة الكافية للتدريس في الخدمة الاجتماعية، وكانت المعوقات والمبررات على النحو التالي:

١. قد لا يكون ذلك موجود في الدراسة الذاتية، لكن يوجد روابط على الإنترنت لأعضاء هيئة التدريس وفرتها الجامعة لكل دكتور في الجامعة.
٢. ضمن معايير التقييم لأعضاء هيئة التدريس أن يكون لديه دورات حديثة، ودراسات وأبحاث مواكبة للتطور في مجال الخدمة الاجتماعية.

٣. أعضاء هيئة التدريس في القسم مؤهلين وهذا أيضاً موجود في السير الذاتية الخاصة بهم.
٤. كثير من أعضاء هيئة التدريس في القسم متخرجين من جامعات أجنبية ضمن أفضل ٢٠٠ جامعة في العالم.

سادساً: المعيار الرئيسِ الثالث: المناهج غير الضمنية (بيئة التعلّم)

في المؤشر رقم (٣-٢-٧) الخاص بأعضاء هيئة التدريس، تبيّن أنه لا يتوفر لدى البرنامج ما يتضمن توضيحاً لكيفية قيام أعضاء هيئة التدريس بنمذجة سلوك وقيم المهنة في البيئة التعليمية للبرنامج، وكانت المعوقات والمبررات على النحو التالي:

أفاد رئيس القسم بأن لديه مثالين موجودة في القسم:

المثال الأول: واحد من أعضاء هيئة التدريس في الخدمة الاجتماعية يتولى عملية الإرشاد الطلابي وهو يقدم استشارات أكاديمية واجتماعية.

النموذج الآخر: النادي الطلابي في القسم وكيفية تصميم برامج، فهؤلاء هم نماذج موجودة، لكن من الممكن أن تكون الدراسة الذاتية لم توضح ذلك.

سابعاً: المعيار الرئيسِ الثالث: المناهج غير الضمنية (بيئة التعلّم)

في المؤشر رقم (٣-٣-٣) الخاص بالهيكل الإداري والحوكمة، تبيّن أنه لا يتوفر لدى البرنامج ما يتضمن وصفاً لكيفية مشاركة الإدارة وأعضاء هيئة التدريس في صياغة وتنفيذ السياسات المتعلقة بالتوظيف والتعاقد والتمديد والترقية ومدة الخدمة لموظفي البرنامج، وكانت المعوقات والمبررات على النحو التالي:

تشارك الإدارة وأعضاء هيئة التدريس في صياغة وتنفيذ السياسات المتعلقة في معظم الأمور المذكورة أعلاه، مثل: السياسات الخاصة بالتعاقد والاستعانة والتمديد والترقية، عن طريق التصويت للتعيين أو الاستعانة أو التجديد أو التمديد في مجلس القسم (الذي يتكون من رئيس القسم وأعضاء هيئة التدريس في القسم)، وبالنسبة للتوظيف فإن القرار الأخير يأتي من مجلس الوزراء.

ثامناً: المعيار الرئيسِ الثالث: المناهج غير الضمنية (بيئة التعلّم)

في المؤشر رقم (٣-٣-٤) الخاص بالهيكل الإداري والحوكمة، تبيّن أنه لا يتوفر لدى البرنامج ما يتضمن تعيين مدير منفصلٍ لبرنامج الخدمة الاجتماعية لمرحلة البكالوريوس، وكانت المعوقات والمبرراًت على النحو التالي:

١. نعم اتفق. من المفترض أن يكون لكل برنامج إدارة خاصة فيه وأعضاء، ولكن الإشكالية أن عدد أعضاء هيئة التدريس قليل. إضافةً إلى ذلك، يوجد برنامج آخر وهو برنامج علم الاجتماع، وكذلك يوجد لدينا تسع برامج في البكالوريوس والماجستير والدكتوراه والماجستير التنفيذي ومن الصعب أن نضع لكل برنامج إدارة خاصة فيه.
٢. يوجد لدى البرنامج رئيس لبرنامجي علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية (لمرحلة البكالوريوس)، ورئيس لبرنامجي علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية (للدراسات العليا)، وهما منفصلان عن رئيس القسم بحيث لا ينفرد رئيس القسم برأيه بل يكون القرار لهم

جميعاً.

تاسعاً: المعيار الرئيسِ الثالث: المناهج غير الضمنية (بيئة التعلّم)

في المؤشر رقم (٣-٣-٥) الخاص بالهيكل الإداري والحوكمة، تبيّن أنه لا يتوفر لدى البرنامج ما يتضمن تخصيص البرنامج مديراً مستقلاً للتعليم الميداني (التدريب العملي)، وكانت المعوقات والمبررات على النحو التالي:

١. الهيكلة الإدارية للجامعة بشكل عام لا تسمح بوضع مدراء داخل البرنامج.
٢. يوجد لدى البرنامج رئيس لجنة في التدريب معطى كامل الصلاحية في كيفية إدارة التدريب.

عاشراً: المعيار الرئيسِ الثالث: المناهج غير الضمنية (بيئة التعلّم)

في المؤشر رقم (٣-٣-٥-ب) الخاص بالهيكل الإداري والحوكمة، تبيّن أنه لا يتوفر لدى البرنامج ما يتضمن توثيق مؤهلات مدير التعليم الميداني في الخدمة الاجتماعية والخبرات اللازمة، وكانت المعوقات والمبررات على النحو التالي:

١. تم تكليف مقرراً للجنة التدريب العملي في البرنامج ممن لديهم خبرة كبيرة في التدريب.
٢. بعد انتهاء فترة التكليف للمقررة الأولى للتدريب العملي؛ تم تكليف مقررة أخرى للجنة من أعضاء هيئة التدريس الذين لديهم خبرة كبيرة حيث إنها كانت عميدة سابقة.

الحادي عشر: المعيار الرئيسِ الثالث: المناهج غير الضمنية (بيئة التعلّم)

في المؤشر رقم (٣-٤-١) الخاص بالموارد، تبيّن أنه لا يتوفر لدى البرنامج ما يتضمن وصفاً لإجراءات تطوير الميزانية وإدارتها لتحقيق رسالة وأهداف البرنامج، وكانت المعوقات والمبررات على النحو التالي:

١. القسم ليس لديه ميزانية حيث إن نمط التدريس مجاني.
٢. نحاول أن نبدأ في التسويق للقسم للحصول على إيرادات مالية، ونتيجةً لذلك، تم وضع لجنة مالية للقسم.
٣. الإيرادات لا تدخل للقسم بل تذهب إلى إدارة الجامعة، فلا نستطيع حصرها.

الثاني عشر: المعيار الرئيسِ الثالث: المناهج غير الضمنية (بيئة التعلّم)

في المؤشر رقم (٣-٤-١-٣) الخاص بالموارد، تبيّن أنه لا يتوفر لدى البرنامج ما يتضمن شرحاً يبين كيف أن الموارد المالية للبرنامج كافية ومستقرة لتحقيق رسالته وأهدافه لكل خيار من خيارات البرنامج، وكانت المعوقات والمبررات على النحو التالي:

كما ذكرت لك سابقاً أن الموارد المالية ليست من اختصاص القسم، بل من (اختصاص) إدارة الجامعة. وبالتالي فإن سياسة الجامعة (المالية) لا تسمح بذلك.

الثالث عشر: المعيار الرئيسِ الثالث: المناهج غير الضمنية (بيئة التعلّم)

في المؤشر رقم (٣-٤-٤) الخاص بالموارد، تبيّن أنه لا يتوفر لدى البرنامج ما يتضمن تقريراً من المكتبة يوضح أن لديه صلاحية الوصول للموارد المعلوماتية

والمصادر التعليمية في الخدمة الاجتماعية وجميع التخصصات الأخرى لتحقيق رسالة البرنامج وأهدافه، انظر (ملحق رقم ١٠)، وكانت المعوقات والمبررات على النحو التالي:

١. ليس المكتبة فقط، بل جميع مرافق الجامعة هي متاحة (لطلبة) البكالوريوس في الخدمة الاجتماعية أو لجميع البرامج، أعني أنها ليست مخصصة فقط (لطلبة) الخدمة الاجتماعية.
٢. يوجد تواصل مستمر مع المكتبة لتحديث المراجع.
٣. هناك تعاون مع الجمعية السعودية للدراسات الاجتماعية لتوفير كتب مترجمة أو مصادر.

الرابع عشر: المعيار الرئيسِ الرابع: تقييم نتائج تعلّم الطلبة

في المؤشر رقم (٤-٠-٣) الخاص بالتقييم، تبيّن أنه لا يتوفر لدى البرنامج ما يتضمن استخدام البرنامج نموذج AS 4 (B) للإبلاغ عن أحدث نتائج التقييم الخاصة به "للجهات ذات العلاقة والجمهور" على موقعه على الويب وتحديث النتائج بشكل دوري، وكانت المعوقات والمبررات على النحو التالي:

١. أنا لا أعرف مدى الصلاحية وإمكانية نشر مخرجات التعلّم.
٢. قد تكون إجراءات الجامعة لا تسمح بنشرها، وهذا قد يكون مخالف لسياسات الجامعة.

٢. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية:

قام الباحث بإرسال نموذج يتضمن كل المعايير والمؤشرات الأمريكية في تعليم الخدمة الاجتماعية التي تعذّر توفرها في برنامج الخدمة الاجتماعية للمرحلة الجامعية في جامعة الإمام بن سعود الإسلامية إلى وحدة التطوير والجودة في البرنامج. وتمت الإجابة عليه واستيفاءه عن طريق رئيس اللجنة في وحدة التطوير والجودة في قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بالجامعة، حيث تم الخروج بالآتي:

أولاً: المعيار الرئيسِ الثاني: المناهج الضمنية (الهيكل التعليمي)

في المؤشر رقم (٢-٠-١) الخاص بالممارسة العامة، تبيّن أنه لا يتوفر لدى برنامج الخدمة الاجتماعية للمرحلة الجامعية في قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ما يتضمن مناقشته لكيفية توافق رسالة البرنامج وأهدافه مع الممارسة العامة، وكانت المعوقات على النحو التالي:

المعوقات والمبررات من وجهة نظر رئيس اللجنة في وحدة التطوير والجودة في قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية:

١. لا يوجد هناك معوقات تحول دون توفر المؤشر حيث لا يوجد رسالة وأهداف مختلفة باختلافات خيارات البرنامج في مرحلة البكالوريوس بل رسالة وأهداف واحدة حيث بني البرنامج على الاتجاهات الحديثة في الممارسة العامة للممارسة على المستويات الصغرى والوسطى والكبرى. وهناك مصفوفة اتساق مع رسالة وأهداف الكلية والجامعة وبنيت على مقارنات مرجعية محلية وإقليمية وعالمية، وهناك آلية للمراجعة كل ٣ سنوات.
٢. أما فيما يتعلق ببرامج الدراسات العليا فهناك لجان مكلفة بصياغة رسالتها وأهدافها مع إصحاب العلاقة من المختصين والطلبة الخريجين وأرباب العمل فيتم ذلك وفق ما هو

معمول به في برنامج البكالوريوس ووفق طبيعة كل برنامج على حده بينما يحقق أهدافه ورسالته.

ثانياً: المعيار الرئيسِ الثاني: المناهج الضمنية (الهيكل التعليمي)

في المؤشرِ رقم (٢-١-٨) الخاص بالتعليم الميداني، تبيّن أنه لا يتوفر لدى البرنامج ما يتضمن وصفاً يوضح كيف أن برنامج التعليم الميداني يحدد متطلبات خاصة يجب أن تتوفر في المدربين الميدانيين (المشرف الأكاديمي)، وكانت المعوقات والمبررات على النحو التالي:

هناك معايير يجب توفرها في مؤسسة التدريب الميداني قبل توجيه الطلبة إليها ومنها توفر المشرف الميداني الذي يحمل شهادة الخدمة الاجتماعية ويكون ممارسا للخدمة الاجتماعية. وهناك دليل للخبرة الميدانية يوضح مفهوم التدريب الميداني ومجالاته والمهارات التي يجب اكتسابها وأنواع السجلات المطلوبة لتوثيق الخبرة الميدانية وأكثر من ١٨ أنموذجاً ومنصة الكترونية للتدريب الميداني تفاعلية يتم من خلالها اختيار مجالات التدريب المرغوبة وتضم أيضاً تفصيلاً لاختيار المؤسسات وضبط عملية التدريب الميداني وتقارير الخبرة الميدانية. ولكن من أهم المعوقات التي ربما تواجه الخبرة الميدانية هي الانتقال المفاجئ للمشرف الميداني المؤهل للنقل من المؤسسة أو ترقيته وقلة الأخصائيين الاجتماعيين المؤهلين، كما أنه لا يوجد تصنيف للأخصائيين الاجتماعين بمؤسسات التدريب الميداني ولا اعتمادهم كمدربين معتمدين عدا شهادة التخصص التي تمنح للأخصائيين الاجتماعين من هيئة التخصصات الطبية والتي تخول لهم العمل كأخصائيين بإدارات في المجالات التي بها إدارات للخدمة الاجتماعية. وفي حالة حدوث انتقال أو عدم توفر مشرف المؤسسة بعد بدء التدريب الميداني فيتم علاج ذلك من المؤسسة بالتنسيق مع لجنة التدريب الميداني والبحوث في القسم للعمل على معالجة الموضوع فيما يتعلق بالإشراف على طلبة التدريب الميداني وفق ما يتم الاتفاق عليه.

ثالثاً: المعيار الرئيسِ الثالث: المناهج غير الضمنية (بيئة التعلّم)

في المؤشرِ رقم (٣-١-٤) الخاص بقبول الطلبة في البرنامج، تبيّن أنه لا يتوفر لدى البرنامج ما يتضمن سياسته المكتوبة التي تشير إلى أنه لا يمنح (ساعات منجزة) كخبرات حياتية في الخدمة الاجتماعية أو كخبرات عمل سابقة في التخصص، ويوثق البرنامج كيف يُعلم المتقدمين والجهات ذات العلاقة بهذه السياسة، وكانت المعوقات والمبررات على النحو التالي:

١. هناك دليل للخبرة الميدانية ومنصة للتدريب كما تمت الإشارة إلية سابقا ويبين كل ما يتعلق بالخبرة الميدانية وحقوق وواجبات المتدربين ومجالات التدريب الميداني وخططه التدريبية في كل مجال من مجالات تدريب الطلبة وأنواع السجلات المطلوبة لتوثيق الخبرة الميدانية ومعايير التقييم وعقد التدريب ونماذج مباشرة الخبرة الميدانية وكل ما يتعلق بحقوق وواجبات الطلبة. ولا تحتسب ساعات تدريبية للمقررات المنجزة، إلا أن الطالب قد

يسجل في منصة للأعمال التطوعية وقد يستمر بعد الانتهاء من التدريب الميداني ليقوم بأعمال تطوعية أخرى قد تحتسب له مستقبلا كخبرات ويمكن حسابها كمتطلب للحصول على وظائف في التخصص.

٢. هناك دليل الخبرة الميدانية ومنصة التدريب الميداني والتهيئة التي تنفذها لجنة التدريب الميداني والبحوث ولكن ليست كسياسة مكتوبة حيث أن هناك إدله تزيد عن ٤٨ دليلا لضبط العملية التعليمية والتدريب بالجامعة وهي مركزية، ولكن من أبرز المعوقات التي ربما تحول دون توفر هذا المؤشر هي مركزية السياسات بالمؤسسة واللوائح والأنظمة المقرة وفق نظام مراقبة الجودة في العملية التعليمية.

رابعاً: المعيار الرئيسِ الثالث: المناهج غير الضمنية (بيئة التعلّم)

في المؤشر رقم (٣-٤-١) الخاص بالموارد، تبيّن أنه لا يتوفر لدى البرنامج ما يتضمن وصفاً لإجراءات تطوير الميزانية وإدارتها لتحقيق رسالته وأهدافه، وكانت المعوقات والمبررات على النحو التالي:

من أهم المعوقات التي تواجه توفر هذا المؤشر أن العمل في الأقسام العلمية مرتبط بعملية بيروقراطية وأنظمة ولوائح تحكم الميزانية لا يوجد لإدارة البرنامج حرية في اتخاذ قرارات إلا من خلال نظام مالي محدد وهذا من أبرز المعوقات التي تواجه القائمين على البرامج لارتباطها بلوائح بيروقراطية والصلاحيات فيها محددة وفق ضوابط محددة وهي ما لا يتوافق مع النظام الجديد للجامعات والتطور الذي يشهده التعليم وفق رؤية المملكة ٢٠٣٠ ومستهدفاتها. ومن المعوقات أنه ليست هناك حرية في جلب مصادر مالية أو وضع ميزانية إلا من خلال الإجراءات المحددة وفق أنظمة ولوائح التعليم العالي. إضافةً إلى ذلك، فإنه ليس هناك مجال للاجتهاد إلا وفق إجراءات النظام المالي وهذا من أبرز المعوقات التي ربما تؤثر على فعالية الخبرة الميدانية، خاصة في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠.

٣. جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن

قام الباحث بإرسال نموذج يتضمن كل المعايير والمؤشرات الأمريكية في تعليم الخدمة الاجتماعية التي تعذّر توفرها في برنامج الخدمة الاجتماعية للمرحلة الجامعية في جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن، وتحديداً إلى وكالة الكلية. وتمت الإجابة عليه واستيفاءه من إدارة جودة التعليم والتعلّم في كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن، حيث تم الخروج بالآتي:

أولاً: المعيار الرئيسِ الأول: رسالة البرنامج وأهدافه

في المؤشرِ رقم (١-٠-١) الخاص برسالة البرنامج وأهدافه، تبيّن أنه لا يتوفر لدى برنامج الخدمة الاجتماعية للمرحلة الجامعية في كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن ما يتضمن بياناً لرسالة البرنامج، وشرحاً لكيفية توافق الرسالة مع غرض المهنة وقيمها، وكانت المعوقات والمبررات على النحو التالي:

١. رسالة البرنامج: إعداد اخصائيات اجتماعيات مؤهلات علمياً وبحثياً ومهنياً للعمل في المؤسسات المجتمعية.
٢. البرنامج وضع معايير لكتابة رسالته بحيث تتوافق مع رسالة وأغراض كل من الكلية والجامعة.
٣. وضع البرنامج في رسالته ما يهتم بتحقيقه بالنسبة لخريجاته وهو إعدادهم أخصائيات اجتماعيات مؤهلات لممارسة المهنة بالمؤسسات المجتمعية. فكلمة "إعداد اخصائيات اجتماعيات" تتضمن إكسابهن المعارف والمهارات الخاصة بالممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية بما تشمله من أغراض وقيم ومبادئ ومهارات.

ثانياً: المعيار الرئيسِ الثاني: المناهج الضمنية (الهيكل التعليمي)

في المؤشر رقم (٢-٠-١) الخاص بالممارسة العامة، تبيّن أنه لا يتوفر لدى البرنامج ما يتضمن مناقشته لكيفية توافق رسالة البرنامج وأهدافه مع الممارسة العامة، وكانت المعوقات والمبررات على النحو التالي:

يوجد نص كامل لرسالة البرنامج تتضمن ما يسعى البرنامج لتحقيقه، فالبرنامج وضح في رسالته الغرض من وجوده والأعمال التي سينفذها وفوائدها وكيف تقوم بها ومن هم الخريجات وركز على الاعداد العلمي المعرفي والمهاري والبحثي في الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية. كما يوجد لدى البرنامج أهداف تتوافق مع رسالته والتي تشمل أيضا كيف يستطيع البرنامج إعداد اخصائيات اجتماعيات وذلك من خلال التميز في تعليم الخدمة الاجتماعية، التميز المهني، التميز البحثي وذلك مرتبط مباشرة بالممارسة العامة للخدمة الاجتماعية.

ثالثاً: المعيار الرئيسِ الثاني: المناهج الضمنية (الهيكل التعليمي)

في المؤشر رقم (٢-١-٨) الخاص بالتعليم الميداني، تبيّن أنه لا يتوفر لدى البرنامج ما يتضمن وصفاً يوضح كيف أن برنامج التعليم الميداني لديه مدربين ميدانيين قد تخرجوا من برنامج معتمد من CSWEفي الخدمة الاجتماعية، ولديهم الخبرة الكافية في ممارسة الخدمة الاجتماعية، وكانت المعوقات والمبررات على النحو التالي:

بعض المدربين الميدانيين بالمؤسسات المجتمعية قد تخرجوا من تخصصات مختلفة غير مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية وذلك يرجع إلى نظام التوظيف التي تتبعه المؤسسات المجتمعية.

رابعاً: المعيار الرئيسِ الثاني: المناهج الضمنية (الهيكل التعليمي)

في المؤشر رقم (٢-١-١٠) الخاص بالتعليم الميداني، تبيّن أنه لا يتوفر لدى البرنامج ما يتضمن وصفاً يوضح سياسات البرنامج الخاصة بالمؤسسات التدريبية التي يعمل فيها الطالب لضمان دور الطالب كمتعلم، حيث أن مهام التدريب ومهام الإشراف على التعليم الميداني تختلف بالنسبة للمؤسسات التدريبية التي يعمل فيها الطالب كموظف، وكانت المعوقات والمبررات على النحو التالي:

١. الطالبات لا يعملن موظفات بالمؤسسات خلال فترة تدريبهن.
٢. يتم تدريب الطالبات وفق خطة المؤسسات التدريبية وبالتالي مشرف التدريب بالمؤسسة هو الذي يقوم بوضع خطة لتدريبهن خلال العام الجامعي.
٣. سعي البرنامج إلى وجود اتفاقية تعاون لتدريب الطالبات بالمؤسسات المجتمعية في إطار الخدمة المجتمعية.
٤. لا يوجد مقابل مادي للتدريب ولكن يتم بشكل تطوعي من قبل المدربين بالمؤسسات المجتمعية وذلك يرجع إلى عدم وجود ميزانية للتدريب الميداني بالبرنامج.

خامساً: المعيار الرئيسِ الثالث: المناهج غير الضمنية (بيئة التعلم)

في المؤشر رقم (٣-١-٤) الخاص بقبول الطالبات في البرنامج، تبيّن أنه لا يتوفر لدى البرنامج ما يتضمن سياسته المكتوبة التي تشير إلى أنه لا يمنح ساعات منجزة كخبرات حياتية في الخدمة الاجتماعية أو كخبرات عمل سابقة في التخصص، ويوثق البرنامج كيف يُعلم المتقدمين والجهات ذات العلاقة بهذه السياسة، وكانت المعوقات والمبررات على النحو التالي:

١. في الأساس لا يوجد سياسة للتدريب تنص على احتساب التدريب ضمن خبرات العمل لكي يتم اعلام الطالبات بها.
٢. لا يوجد بند في القواعد المنظمة للتدريب الميداني ينص على احتساب ساعاته ضمن خبرات العمل السابقة.
٣. تدريب الطالبات خلال فترة دراستهن بمجالات مختلفة وبالتالي عند احتساب عدد الساعات التدريبية في كل مستوى دراسي تعتبر قليلة بالنسبة لاكتسابهن خبرات يمكن أن يطلق عليها خبرات وظيفية.
٤. حدد البرنامج ساعات التدريب المنجزة ضمن ساعات الخطة الدراسية لاستكمال البرنامج.
٥. ضعف المستوى المهاري للطالبات وبالتالي صعوبة احتسابه ضمن خبرات العمل السابقة.
٦. ضعف مؤسسات التدريب في بعض الأحيان.

سادساً: المعيار الرئيسِ الثالث: المناهج غير الضمنية (بيئة التعلم)

في المؤشر رقم (٣-٢-٢) الخاص بأعضاء هيئة التدريس، تبيّن أنه لا يتوفر لدى البرنامج ما يتضمن توثيق أن أعضاء هيئة التدريس الذين يقومون بتدريس مقررات الممارسة في الخدمة الاجتماعية حاصلون على درجة الماجستير في الخدمة الاجتماعية من برنامج معتمد من CSWEوسنتين على الأقل من الخبرة في ممارسة الخدمة الاجتماعية لما بعد الماجستير، وكانت المعوقات والمبررات على النحو التالي:

١. ليس من ضوابط البرنامج أن يكون أعضاء هيئة التدريس حاصلين على درجة الماجستير من برامج معتمدة من مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية.
٢. قلة من أعضاء هيئة التدريس حاصلين على الماجستير والدكتوراه من جامعات عالمية معتمدة من مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية ويرجع ذلك إلى توقف الابتعاث

الخارجي في مؤسسات معتمدة من مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية راجع إلى سببين: الأول أزمة كورونا وتوقف السفر للخارج في الوقت الحالي بالإضافة إلى تعقد إجراءات السفر بسبب الظروف الأسرية.

٣. تأكيد البرنامج أن يكون أعضاء هيئة التدريس حاصلين على الماجستير والدكتوراه من أحد كليات وأقسام الخدمة الاجتماعية على المستوى المحلي أو الإقليمي.

سابعاً: المعيار الرئيس الثالث: المناهج غير الضمنية (بيئة التعلم)

في المؤشر رقم (٣-٤-١) الخاص بالموارد، تبيّن أنه لا يتوفر لدى البرنامج ما يتضمن وصفاً يبين إجراءات تطوير الميزانية وإدارتها التي يستخدمها البرنامج لتحقيق رسالته وأهدافه، وكانت المعوقات على النحو التالي:

لا يوجد ميزانية للتدريب الميداني، وذلك يرجع إلى سياسة الكلية والجامعة أن يكون التدريب في إطار تعاوني بين البرنامج والمؤسسات المجتمعية.

جدول رقم (١) يوضح توزيع المعوقات التي حالت دوان توفر بعض معايير الاعتماد الأمريكية في البرامج الوطنية للخدمة الاجتماعية

الجامعة / وقات	امعة الملك سعود	معة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	امعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن
سات المؤسسة	✔	✔	✔
اءات المؤسسة	✔	✔	✔
ظمة واللوائح	☐	✔	✔
ة بين النظرية والواقع	✔	☐	☐
لاحيات الممنوحة	✔	☐	☐
ادر البشرية	✔	☐	☐
كلة الإدارية	✔	☐	☐
تقلالية المالية	✔	✔	✔

يتبين من الجدول رقم (١) أن هناك اتفاقاً بين جامعة الملك سعود، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن في أن المعوقات التي حالت دون توفر بعض معايير الاعتماد الأمريكية في الخدمة الاجتماعية بالجامعات الحكومية السعودية تمثّلت في التالي: سياسات المؤسسة، وإجراءات المؤسسة، والاستقلالية المالية. من جهةٍ أخرى اتضح أن الأنظمة واللوائح قد شكّلت عائقاً لتوفر بعض معايير الاعتماد الأمريكية في الخدمة الاجتماعية بالجامعات الحكومية السعودية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن. أما من حيث الفجوة بين النظرية والتطبيق، والصلاحيات الممنوحة، والكوادر البشرية، والهيكلة

الإدارية، فإنها تُعتبر عائقاً لتطبيق بعض معايير الاعتماد الأمريكية في الخدمة الاجتماعية بالجامعات الحكومية السعودية في جامعة الملك سعود فقط دون بقيّة الجامعات بمعنى أنه انفرد به برنامج الخدمة الاجتماعية بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بالجامعة.

مناقشة النتائج والتوصيات

مناقشة نتائج البحث

بعد القيام بعملية تحليل مضمون المعوقات التي أدلى بها رؤساء الأقسام ومنسوبي الجودة في برامج الخدمة الاجتماعية للمرحلة الجامعية بالجامعات السعودية الحكومية؛ تبيّن أنه يمكن تقسيم العوائق التي حالت دون توفّر بعض معايير الاعتماد الأكاديمي الصادرة عن مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية إلى ثلاثة أقسام رئيسية، هي: عوائق تم الاتفاق عليها من جميع البرامج، وعوائق تم الاتفاق عليها جزئياً من بعض البرامج، وعوائق انفردت بها بعض البرامج دون غيرها حيث كانت تعتبر عائقاً يمنعها من توفّر بعض تلك المعايير. وفيما يلي تفصيلاً في ذلك.

أولاً: فيما يختص بالمعوقات التي اتفقت جميع برامج الخدمة الاجتماعية للمرحلة الجامعية بالجامعات الحكومية السعودية على أنها شكّلت عائقاً يحول دون توفّر بعض معايير الاعتماد الأكاديمي الصادرة عن مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية؛ فقد تمثّلت في التالي: سياسات المؤسسة، وإجراءات المؤسسة، والاستقلالية المالية. في البداية، نجد أن المعوّق الأول (سياسات المؤسسة) قد أسهم في حرمان البرنامج من توفر مؤشر واحد أو أكثر من مؤشرات معايير الاعتماد البرامجي الأمريكي لبرامج الخدمة الاجتماعية، وإذا ما أردنا التعرف على السبب وراء ذلك؛ فإنه ومن وجهة نظر الباحث راجعٌ إلى اختلاف السياسات التعليمية المطبقة في تلك البرامج على المستوى المحلي عنها في الجامعات الأمريكية. أما ما يختص بالعائق الثاني (إجراءات المؤسسة) فإن الباحث يُرجع السبب في وجوده إلى أن البرامج السعودية عادةً ما تكون تحت مظلة الأقسام أو الكليات التابعة لها، وبالتالي فهي تتبع إدارياً لجهات أعلى لديها الصلاحيات والسلطات والقرارات فيما يتعلق بالإجراءات وتعديلها أو التخفيف والتقليص منها؛ عليه، فإن البرامج لا يمكنها أن تنفرد بإجراءاتها الخاصة أو أن تتجاوز الجهات التي تملك السلطة والقرار والصلاحية. أما العائق الثالث والأخير (الاستقلالية المالية)، فإن الأسباب ترجع إلى اعتماد التعليم في المملكة العربية السعودية على الدعم الحكومي على عكس ما هو موجود في بعض الجامعات الأمريكية التي تعتمد على إيراداتها المالية من المقابل المالي لرسوم دراسة الطلاب والطالبات، أو الاستثمارات والمشاريع الخاصة بها، وبالتالي فهي تملك بالاستقلالية المالية حتى ولو كان بشكل جزئي مما يسمح بتوفر معايير الاعتماد الأكاديمي الأمريكي فيها، وهذا ما يراه الباحث متفقاً في ذلك مع آراء بعض البرامج فيما يتعلق بهذا العائق.

ثانياً: فيما يختص بالمعوقات التي اتفق جزءٌ من برامج الخدمة الاجتماعية للمرحلة الجامعية بالجامعات الحكومية السعودية على أنها تشكّل عائقاً يحول دون توفر بعض معايير الاعتماد الأكاديمي الصادرة عن مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية؛ فقد تمثّلت في عائقين هما: الأنظمة واللوائح، والصلاحيات الممنوحة. في البداية، فإن عائق (الأنظمة واللوائح) قد أسهم في حرمان البرنامج من تطبيق المؤشر الخاص بمنح البرنامج للطلاب والطالبات ساعات منجزة كخبرات حياتية في الخدمة الاجتماعية، أو كخبرات عمل سابقة في التخصص. ويرى الباحث أن السبب وراء ذلك أن هذا يرجع إلى أن برامج الخدمة الاجتماعية للمرحلة الجامعية قائمة على جانبين مترابطين ومكملين لبعضهما لا يمكن لأحدهما أن ينفصل عن الآخر وهما: الجانب النظري الذي يتم فيه تدريس الطلبة وتعليمهم الجوانب النظرية في التخصص، والجانب العملي أو التطبيقي الذي يتم فيه الممارسة العملية للجوانب التطبيقية في التخصص والذي يكون عادةً في الفصلين الدراسيين الأخيرين من الخطة الدراسية وتحديداً بعد اجتياز المتطلبات النظرية في تلك البرامج حتى يكون الطلبة مؤهلين وقادرين على ممارسة المهنة، وأن منح الطلاب والطالبات أي ساعات منجزة كخبرات حياتية في الخدمة الاجتماعية قبل إنهاء هذان الجانبان قد يكون له أثراً سلبياً على ممارسة التخصص حيث أنهم لم يتم تأهيلهم بشكلٍ كافٍ للممارسة لمهنة الخدمة الاجتماعية بالشكل المطلوب. أما ما يختص بعائق (الصلاحيات الممنوحة) فقد كانت تعيق البرامج عن توفر المؤشر الخاص بتطوير ميزانية البرنامج وإدارتها لتحقيق رسالته وأهدافه. ويرى الباحث أنه يمكن التغلّب عليه عن طريق اللجنة المالية في البرامج -إن وجدت- وإن لم يكن هناك لجنة مالية في البرنامج فهي مسؤولية القائمين على البرامج حيث يمكنهم أن يوفروا موارد مالية خاصة بالبرامج بما لا يتعارض مع الصلاحيات والأنظمة واللوائح والسياسات عن طريق الفوائد المالية لبيع المراجع العلمية من خلال التعاون مع اللجان العلمية في الخدمة الاجتماعية ودور النشر حيث يمكنها أن تقوم بتأليف وإخراج وطباعة مراجع خاصة بالمقررات المطروحة في الخطط الدراسية الخاصة بها، ثم يتم بيعها للطلبة المنتظمين في البرنامج في بداية كل فصل دراسي، وتعود أرباح تلك المبيعات للبرامج بحيث يشكّل دخلاً مالياً جيداً يمكنّها من إيجاد موارد مالية إضافية وتستطيع من خلاله من تطوير وإدارة ميزانية خاصة بها.

ثالثاً: أما فيما يختص بالمعوقات التي انفردت بها بعض برامج الخدمة الاجتماعية للمرحلة الجامعية بالجامعات الحكومية السعودية على أنها كانت تشكّل عائقاً يحول دون تطبيق بعض معايير الاعتماد الأكاديمي الصادرة عن مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية؛ فقد اشتملت على ما يلي: الفجوة بين النظرية والواقع، والكوادر البشرية، والهيكلة الإدارية. في واقع الأمر، فإنه فيما يختص بوجود عائق (الفجوة بين النظرية والواقع) فقد كان يُعتبر عائقاً فيما يتعلق بالمؤشر الذي يقيس ربط التعليم الميداني في البرنامج بين النظريات والمفاهيم التي يتعلمها الطلاب والطالبات في القاعات الدراسية

وبين الأنشطة التطبيقية في الميدان وذلك راجعٌ كما ورد عن رئيس أحد البرامج إلى وجود فجوة بين النظرية والواقع تفرض على البرنامج أن يعيد النظر في الخطة الدراسية للبرنامج، بمعنى أن هناك حاجة إلى تطوير وتحديث الخطة الحالية للبرنامج بما يسهم في تحقيق هذا المؤشر. من جهةٍ أخرى، يرى الباحث أن الربط بين النظريات والمفاهيم التي يتعلمها الطلاب والطالبات في القاعات الدراسية وبين الأنشطة التطبيقية في الميدان يحتاج إلى وضع خطة متقنة يشارك فيها كلٌ من المسؤولين عن التدريب الميداني في البرنامج، وأعضاء هيئة التدريس في البرنامج من المتخصصين في الخدمة الاجتماعية، وكذلك مشرفي التدريب الميداني في الجهات التدريبية بحيث يكون هناك أنشطة ومهام تضمن تطبيق النماذج والنظريات والمفاهيم التي تعلمها الطلاب والطالبات في القاعات الدراسية خلال فترة التدريب في الجهات التدريبية. وفيما يتعلق بوجود عائق (الكوادر البشرية) فقد كان يُعتبر عائقاً فيما يختص بتعيين مديراً منفصلاً لبرنامج الخدمة الاجتماعية للمرحلة الجامعية، وذلك راجعٌ كما ورد عن رئيس البرنامج إلى الأعداد القليلة لأعضاء هيئة التدريس في البرنامج، وبناءً عليه فقد تم معالجة ذلك من خلال وضع رئيس لبرنامجي علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية للمرحلة الجامعية، ورئيس لبرنامجي علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية للماجستير والدكتوراه، وهما منفصلان عن رئيس القسم مما لا يجعل رئيس القسم ينفرد برأيه بل يكون القرار لهم جميعاً. ويرى الباحث أن مثل هذه الحلول قد يكون لها أثر إيجابي في تنظيم العمل في البرنامج، إلا أنه لا يعتبر الحل الأمثل وذلك يرجع إلى أن تخصيص مديراً مستقلاً لبرنامج الخدمة الاجتماعية للمرحلة الجامعية يعني أن هناك من يتفرّغ لإدارة البرنامج بحيث يكون لديه المؤهلات والقدرات والوقت الكافي لإدارة البرنامج بالطريقة الصحيحة وبالشكل المطلوب الذي تؤدي إلى نجاح البرنامج وبالتالي جودة المخرجات في ذلك البرنامج. وأخيراً، فإن ما يختص بوجود عائق (الهيكلة الإدارية) الذي كان له دور في حرمان البرنامج من تخصيص مديراً مستقلاً للتعليم الميداني (التدريب العملي)، فإن ذلك يرجع ذلك كما ورد عن رئيس البرنامج إلى أن الهيكلة الإدارية للجامعة بشكلٍ عام لا تسمح لهم بتعيين مدراء داخل البرنامج، حيث تمت معالجة ذلك من خلال وضع رئيس للجنة التدريب العملي بالبرنامج وتم منحه كامل الصلاحية في إدارة التدريب. وكما لا يخفى أن التدريب العملي في الخدمة الاجتماعية هو جوهر التخصص حيث يتم عن طريقه إتاحة الفرصة للطلاب والطالبات من التطبيق العملي للخدمة الاجتماعية، وهذا يتطلب أن يكون هناك جهود كبيرة في التنظيم لهذه العملية والتقييم والمتابعة حسب رأي الباحث.

نتيجةً لذلك، ومن واقع ما توصل له البحث من نتائج خاصة بالمعوقات التي حالت دون توفر بعض معايير الاعتماد الأكاديمي لبرامج الخدمة الاجتماعية الصادرة عن مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية في البرامج الوطنية؛ فإنه يمكننا القول بأن تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي الأمريكية ممكناً على البرامج المحلية للخدمة الاجتماعية

للمرحلة الجامعية في الجامعات الحكومية السعـــودية عطفاً علـــى نتائج البحث حيث أن معوقات توفّر المعايير الأكاديمية الأمريكية في الجامعات المحلية لا تشكّل إلا جزءاً يسيراً من مجموع معايير التقييم ومؤشرات الأداء الصادرة عن مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية، وهذا يؤيد ما ورد في أحد الدراسات السابقة التي توصلّت إلى أن هناك اعترافاً واضحاً فيما يتعلق بجدوى تطبيق سياسات ومعايير تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية على برامج الخدمة الاجتماعية في جامعات مدينة الرياض (ابن سعيد، ٢٠١٩).

توصيات البحث

بالرجوع إلى النتائج التي توصل لها البحث بناءً على نتائج المقابلات مع رؤساء الأقسام ومنسوبي الجودة في تلك البرامج والمتعلقة بالمعوقات التي حالت دون توفر بعض تلك المعايير والمؤشرات؛ فقد توصلّ البحث إلى عددٍ من التوصيات في الجانب العلمي أو النظري، وكذلك الجانب العملي أو التطبيقي، على النحو التالي:

أولاً: توصيات موجهة للأكاديميين والباحثين وطلبة الدراسات العليا

١. نظراً لأن البحث الحالي قد تم تطبيقه على برامج الخدمة الاجتماعية للمرحلة الجامعية في الجامعات الحكومية السعودية؛ فإنه قد يكون من المناسب عمل بحوث ودراسات مستقبلية على أن تكون وفق ما يلي:

١. أن يتم تطبيق البحث أو الدراسة على برامج الدراسات العليا في الخدمة الاجتماعية.
٢. أن يتم تطبيق البحث أو الدراسة على الجامعات الحكومية.
٣. أن يتم استخدام معايير مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكي، مع ملاحظة اختلاف التطبيق عن البحث الحالي حيث سيكون على طلبة الدراسات العليا.
٤. أن يتم استخدام معايير عالمية أخرى كخيار بديل للفقرة رقم (٣)، مثل المعايير الكندية الصادرة عن الرابطة الوطنية لتعليم الخدمة الاجتماعية: The Canadian Association for Social Work Education (CASWE).
٥. أن يتم استخدام أداة المقابلة كأداةٍ لجمع البيانات من مجتمع البحث أو الدراسة.

ثانياً: توصيات موجهة إلى عمادات شؤون القبول والتسجيل

عطفاً على نتائج البحث التي تم التوصلّ لها والتي أشارت إلى أنه لا يتوفر هناك ربطاً في التعليم الميداني بين النظريات والمفاهيم التي يتعلمها الطلاب والطالبات في القاعات الدراسية، وبين الأنشطة التطبيقية في الميدان. ونظراً لأن العوائق في ذلك كانت بسبب سياسات تحديث الخطط الدراسية التي تحتاج إلى زمن طويل، وتحتاج إلى العديد من الإجراءات البيروقراطية الكبيرة. وبناءً على المعطيات التالية:

١. أن برنامج الخدمة الاجتماعية للمرحلة الجامعية قائمٌ على جانبين متكاملين ومترابطين، وهما: الجانب النظري الذي يشتمل على جميع المقررات النظرية في التخصص، والجانب العملي الذي يحتوي على جميع ما يتعلق بالتعليم الميداني في الجهات التدريبية المختلفة في مجالات الخدمة الاجتماعية.

٢. أن بناء الخطة الدراسية في برامج الخدمة الاجتماعية حسب علم الباحث تقوم على اعتباراتٍ كثيرةٍ من أهمها: مشكلات وحاجات المجتمع الحالية المبنية على التغيرات والأوضاع التي يعيشها المجتمع في الوقت الراهن. وكما هو معلوم أن المجتمع السعودي يمرّ بتغيرات سريعة تُلزم الجميع بمواكبتها ومسايرتها بما يحقق الغرض من التخصص والهدف من مهنة الخدمة الاجتماعية التي تسعى إلى تعزيز رفاهية الأفراد والمجتمعات من خلال السعي لتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، ومنع أي ظروف قد تحد من تمتع الأفراد بحقوقهم، والقضاء على الفقر، وتحسين نوعية الحياة لجميع الأشخاص محليًا وعالميًا كما ذكره مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكي.

نتيجةً لذلك، وبناءً على المعطيات السابقة؛ فإن الباحث يوصي القائمين على عمادات شؤون القبول والتسجيل بإعادة النظر في الإجراءات الحالية الخاصة بتحديث برامج الخدمة الاجتماعية، وكذلك تعديل السياسات والإجراءات - إن أمكن - بما لا يُحدث تعارضاً مع الصالح العام بحيث تكون سريعةً في التنفيذ وتحقق الأهداف المرجوة منها، وتعود بالفائدة على برامج الخدمة الاجتماعية، وعلى مخرجاتها التي سوف تكون بمشيئة الله مواكبةً لما تم التوصلّ إليه في مجتمعنا السعودي من تطوّر في شتى المجالات.

ثالثاً: توصيات موجهة إلى وكالات الكليات للشؤون الأكاديميةّ

وفقاً لنتائج البحث الذي خُلص إلى أنه لا يتم منح ساعات منجزة كخبرات حياتية في الخدمة الاجتماعية أو كخبرات عمل سابقة في التخصص. وبما أن المعوقات كانت متمثلة في عدم وجود صلاحيات للبرامج تُمنح لها من الكليات؛ ونظراً لأنه وكما لا يخفى أن تخصص الخدمة الاجتماعية يُعتبر ضمن التخصصات التطبيقية أو العملية التي تؤهل الطلبة للممارسة المهنية في الخدمة الاجتماعية؛ فإن الباحث يقترح ما يلي:

١. أن يتم منح ساعات منجزة كخبرات حياتيه في الخدمة الاجتماعية كخبرات عمل سابقة في التخصص للطلبة المتميزين الذين اجتازوا جميع المقررات النظرية، والتدريب العملي الأول في الخدمة الاجتماعية بتقدير مرتفع لا يقل عن تقدير (أ)، بمعنى أن الطلبة قد حققوا (٩٠) درجةً فما فوق من مجموع درجات المقرر في نهاية الفصل.
٢. أن يتم عمل مقابلة شخصية لجميع الطلاب والطالبات الذين لديهم الرغبة في منحهم ساعات منجزة كخبرات حياتيه في الخدمة الاجتماعية كخبرات عمل سابقة في التخصص ممن ينطبق عليهم ما ورد في الفقرة السابقة رقم (١)؛ وذلك لغرض التحقق من مدى أهليتهم وكفاءتهم للحصول عليها.
٣. العمل على تصميم شهادة، أو نموذج، أو كتاب (خطاب) سواءً كان ورقي أو إلكتروني يتضمن البيانات الأكاديمية للطالب أو الطالبة، والبيانات الوطنية، ويحتوي في متنه على صيغة مناسبة توضح عدد الساعات المنجزة في الخدمة الاجتماعية، وتحسب للطالب أو الطالبة كخبرة في الحياة العلمية أو كخبرات عمل سابقة في المجال الذي تدرب فيه الطلبة، سواءً كان في المجال الاجتماعي، أو النفسي، أو الصحي... إلخ.

٤. يتم منح الصلاحية لرؤساء البرامج للتوقيع والتصديق على الشهادة، أو النموذج، أو الكتاب (الخطاب) سواءً كان ذلك ورقياً أو إلكترونياً، أو يتم تذييله بتوقيع كلٌ من رئيس البرنامج (ووكيل/وكيلة) الكلية للشؤون الأكاديمية أو (عميد/عميدة) الكلية.

رابعاً: توصيات موجهة إلى القائمين على برامج الخدمة الاجتماعية في الجامعات الحكومية السعودية

١. حث المكلفين بالعمل في لجان أو وحدات أو أقسام الجودة في برامجهم الأكاديمية في الخدمة الاجتماعية على مراجعة المعايير الأكاديمية العالمية في التخصص وخاصة معايير مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية حيث إنها صادرة عن جهة متخصصة في التخصص، ويقوم عليها خبراء ومتخصصين في الخدمة الاجتماعية.

٢. متابعة التحديثات الأخيرة الصادرة عن المجلس فيما يختص بإصدارات معايير تقييم برامج الخدمة الاجتماعية للمرحلة الجامعية، حيث إن المجلس أصدر مؤخراً في عام ٢٠٢٢م نسخة حديثة، أي بعد ما يقارب سبع سنوات من إصداره للنسخة السابقة التي تم تطبيقها على البحث الحالي.

٣. اتخاذ الإجراءات العملية للاستفادة من المعايير الأمريكية في الخدمة الاجتماعية وذلك من خلال:

١. الترجمة إلى اللغة العربية للإصدارات الحديثة الخاصة بالسياسات والمعايير الأكاديمية الصادرة عن مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكي حيث إنها مكتوبة باللغة الإنجليزية.

٢. العمل على تشكيل اللجان الخاصة بكل معيار من تلك المعايير للنظر في محتوياته، ومدى القدرة على تطبيقه على البرامج الأكاديمية المحلية في الخدمة الاجتماعية.

٣. العمل على مراجعة مكونات البرامج المحلية في الخدمة الاجتماعية لغرض التحقق من درجة استيفاء تلك المعايير من عدمه في برامجهم.

٤. تحديد العوائق والتحديات التي قد تحول دون تطبيق المعايير الأكاديمية الأمريكية على برامجهم الأكاديمية، والعمل على معالجتها وإيجاد الحلول المناسبة لها.

٥. كتابة التقرير النهائي الذي يتضمن جميع ما تم الوصول إليه من إنجازات تلك اللجان.

٤. بناءً على ما تم التوصلّ إليه في الفقرة رقم (٣)؛ يتم الاستفادة مما ذُكر في المعايير الأكاديمية الأمريكية في الخدمة الاجتماعية من خلال تطبيقها على البرامج المحلية في الخدمة الاجتماعية لما لها من أثر إيجابي على تعليم الخدمة الاجتماعية بشقيّه النظري والعملي، ومما ينعكس على جودة مخرجات البرامج الأكاديمية الوطنية في الخدمة، نظراً لأن تلك المعايير قد وضعت مؤشرات قياس أداء شاملةً لجميع مكونات برامج الخدمة الاجتماعية للمرحلة الجامعية ابتداءً من الرسالة والأهداف ومروراً بالهيكل التعليمي بجانبيه الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية والتدريب العملي، وكذلك ببيئة التعلّم الذي تضم جميع ما يتعلق بالطلاب والطالبات من حيث القبول والتوجيه والإرشاد والمشاركة

في الأنشطة غير المنهجية وأعضاء هيئة التدريس والهيكل التنظيمي للبرامج والموارد الخاصة به، وانتهاءً بوضع مؤشرات تختص بتقييم نتائج تعلّم الطلبة.

المراجع:

المراجع العربية

ابن سعيد، لانا حسن. (٢٠١٩). *جدوى تطبيق سياسات التعليم ومعايير الاعتماد الأكاديمي الأمريكية لتعليم الخدمة الاجتماعية في السعودية*. الامارات العربية المتحدة: شؤون اجتماعية.

أبو رحمة، خلود محمد عيسى، طه، عفاف احمد الحسن، ومقبول، عادل أبو المعالي الصديق. (٢٠١٦). تأثير تطبيق معايير الاعتماد على جودة الخدمات الصحية من وجهة نظر الأطباء والممرضين والباحثين الاجتماعيين: دراسة ميدانية في مستشفيات منطقة مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية. *مجلة الدراسات العليا: جامعة النيلين - كلية الدراسات العليا*، مج٥، ع١٨، ١ – ٢٨. مسترجع من:
https://search.mandumah.com/Record/790901

آل سفران، محمد بن حسن بن سعيد. (٢٠١٥). تقويم برامج الدراسات العليا بكلية التربية جامعة الملك خالد في ضوء معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا. *دراسات - العلوم التربوية: الجامعة الأردنية - عمادة البحث العلمي*، مج٤٢، ع٣، ٨٤٧ – ٨٧١. مسترجع من:
https://search.mandumah.com/Record/721552

بتقة، ليلى. (٢٠٢٢). معايير اختيار أداة جمع البيانات في البحوث الاجتماعية. *مجلة العلوم الإنسانية*، س٢٢، ع١. ١٢٧١-١٢٨٣.

البريثن، عبدالعزيز عبدالله. (٢٠١٠). مقالات في الخدمة الاجتماعية. عمّان: *دار الفكر*.

السويطي، أحمد محمود. (١٩٨٥). تقويم البرامج التربوية. رسالة المعلم: *وزارة التربية والتعليم - إدارة التخطيط والبحث التربوي*، مج٢٦، ع٥، ٩٧-١٠٥. مسترجع من:
https://search.mandumah.com/Record/77596

سيبوكر، إسماعيل الحاج عبدالقادر، و نجاحي، نجلاء. (٢٠١٩). أهمية المنهج الوصفي للبحث في العلوم الإنسانية .*مجلة مقاليد، ع١٦* ، ٤٣ .54 - مسترجع من
http://search.mandumah.com.sdl.idm.oclc.org/Record/1053575

السيف، عبدالمحسن فهد، والشارقي، عبدالله عبده. (٢٠٢٠). درجة توفر معايير الاعتماد البرامجي لبرنامج الخدمة الاجتماعية في جامعة الملك سعود من وجهة نظر طلبة البكالوريوس. *مجلة الخدمة الاجتماعية*. مج٦٦، ع١، ٢٢١-٢٤٢. مسترجع من:
https://egjsw.journals.ekb.eg/article_172319.html

عامر، طارق عبد الروؤف، ومصري، إيهاب عيسي. (٢٠١٤). *الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي في التعليم: اتجاهات معاصرة*. المجموعة العربية.

العودة، عبدالرحمن بن محمود، و معتوق، خالد بن سليمان. (٢٠١٦). *الاعتماد الأكاديمى والجودة: تجربة كلية العلوم الاجتماعية بجامعة أم القرى - دراسة حالة*. *المجلة العربية للجودة والتميز: مركز الوراق للدراسات والأبحاث*، مج٣، ع٤، ٢٠٩-٢٤٠. مسترجع من https://search.mandumah.com/Record/900845

قرشي، عبد الغفار عبد العزيز. (٢٠١١). *مدى تقبل أعضاء هيئة التدريس بجامعة الطائف لمعايير تطوير المناهج الدراسية في ضوء الجودة الشاملة*. مجلة بحوث التربية النوعية. مج٢٠١١، ع٢٢، ٢٨٩-٣٣٧. مسترجع من: https://doi.org/10.21608/mbse.2011.145187

القرني، حنان علي. (٢٠١٩). *تقويم برنامج إعداد معلمي الإضطرابات السلوكية والتوحد بجامعة الملك سعود في ضوء معايير مجلس الأطفال غير العاديين (.CEC)* دراسات - العلوم التربوية: الجامعة الأردنية - عمادة البحث العلمي، مج٤٦، ملحق، ٢٥٠ – ٢٧٠. مسترجع من: https://search.mandumah.com/Record/949425

قسم الدراسات الاجتماعية. (٢٠٢١). *التاريخ*. كلية الآداب - قسم الدراسات الاجتماعية. مسترجع من: https://arts.ksu.edu.sa/ar/content/%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B3%D9%85-4

النسور، زياد عبدالكريم. (٢٠٢١). *القيادة كيف نكسب قادة المستقبل؟* دار الأكاديميون للنشر والتوزيع.

هيئة تقويم التعليم والتدريب. (٢٠١٨). *معايير الاعتماد البرامجي*. مسترجع من: https://etec.gov.sa/ar/productsandservices/NCAAA/AccreditationProgrammatic/Pages/insprogdeve.aspx

المراجع الأجنبية

Council on Social Work Education. (2025). *About CSWE*. Retrieved from: https://www.cswe.org/about-cswe/

Council on Social Work Education. (2018). *Educational Policy and Accreditation Standards*. https://www.cswe.org/getattachment/Accreditation/Standards-and-Policies/2015-EPAS/2015EPASandGlossary.pdf